الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية المرجع : ...../2021

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

دور البنوك الحكومية المتخصصة في تمويل القطاع الزراعي في السودان

دراسة حالة البنك الزراعي السوداني خلال الفترة(2015- 2019)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د)

تخصص " إدارة مالية "

إعـداد الطالبتين:
- بلعايب صبرينة
- عزيزي حنان

تحت إشراف الدكتورة:
بيراز نوال

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
لبصير فطيمة .	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
بوفنش وسيلة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا
بيراز نوال	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة الشكر

الشكر لله سبحانه وتعالى الذي أنعم علينا نعمة العقل ووفقنا لإكمال هذا البحث ،

نتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذتنا الفاضلة "بيراز نوال " لإشرافها على

هذا البحث ، وعلى مساعدتها وحسن معاملتها وتوجيهها ، كما

أرجو من الله أن يوفقنا في مسيرتنا القادمة في مجال

العلم ، كما نتوجه بالشكر إلى كل أستاذ وموظف

في معهد العلوم الاقتصادية ، وكل من

ساعدنا من زملاء وزميلات,

فنقول لهم لا الشكر يكفيكم ولا التقدير يوفيكم .

إهداء

إلى التي احتضنتني أحشاءها قبل دراعيها إلى نبع الحب و الحنان

إلى أمي الغالية

إلى سندي و قدوتي في هذه الحياة إلى الذي تعلمت منه الصبر

إلى أبي الحبيب

إلى الذين أمضيت معهم أجمل سنين عمري و تقاسمت معهم حلاوة الحياة و مرارتها

إلى إخوتي و أخواتي

إلى الكتاكيت أيوب ، أمين ، أماني و ملاك حفضهم الله و رعاهم

إلى من كانوا معي في أوقات فرحي و حزني و كانوا الملجأ في كل الصعاب

إلى صديقاتي العزيزات .

صبرينة

إهداء

أهدي ثمرة بحثي هذا ...

إلى نبع الحب ومن علمتني الصمود مهما تبدلت الظروف أمي الغالية التي ليس لها مثيل بهذا العالم

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار وستبقى كلماته نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد والدي العزيز أرجو من الله أن يمد في عمره

إلى أخوتي وأخواتي وخالاتي وعماتي إلى كل من علمني حب العلم

إلى الكتاكيت ألاء الرحمان ، سلسبيل ، أنس ، عبد القيوم حفضهم الله ورعاهم

إلى من شاركوني نجاحي ورفقاء دربي صديقاتي الذين حملتهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي

إليك يا أيتها الحياة الدنيا سأتحداك ما دمت حيا .

حنان

الملخص

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى مساهمة البنوك المتخصصة في تمويل القطاع الزراعي الذي يعمل على توفير الأموال اللازمة للقيام بعمليات الإنتاج الزراعي ويعتمد على جملة من الصيغ التمويلية أهمها المزارعة والمشاركة ، المرابحة وغيرها ، وباعتبار أن الزراعة من أهم النشاطات التي يعتمد عليها الاقتصاد السوداني توجب علينا دراسة حالة البنك الزراعي السوداني وإبراز الدور الذي يلعبه هذا البنك في منح التمويل لهذا القطاع .

و من أهم النتائج المتوصل إليها أن البنك الزراعي السوداني يوفر التمويل للقطاع الزراعي و هذا التمويل يختلف من سنة إلى أخرى و تتحكم في حجمه عوامل متعددة منها الطبيعية و منها البشرية ، إلا أن البنك الزراعي السوداني كغيره من البنوك المتخصصة يتعرض للعديد من المشاكل و الصعوبات عند قيامه بمنح التمويل ، لذلك يستوجب عليه وضع بعض الشروط والحلول التي من شأنها زيادة الإنتاج الزراعي و تحسينه نوعا وكما .

الكلمات المفتاحية : البنوك المتخصصة ، التمويل الزراعي ، السودان ، البنك الزراعي السوداني.

Résumé:

Cette étude vise à déterminer dans quelle mesure les banques spécialisées contribuent au financement du secteur agricole , qui œuvre pour fourni les fonds nécessaires à la réalisation des opérations de production agricole .Elle dépend de plusieurs formules de financement dont les plus importantes sont le métayage , murabaha et autres , et considérant que l´agriculture est l´une des activités les plus importantes dont dépend l´économie .soudanais Nous avons dû étudier le cas de la Banque agricole soudanaise et mettre en évidence le rôle que joue cette banque dans l´octroi de financements à ce secteur .

L´une des conclusions les plus importantes est que la Banque agricole soudanaise fournit des financements au secteur agricole , et ce financement varie d´une année à l´autre , et son volume est contrôlé par de nombreux facteurs , notamment naturels et humains . Cependant , la Banque agricole soudanaise , comme d´autres banques spécialisées , est exposé à de nombreux problèmes et difficultés lors de l´établissement En accordant des financements , il doit fixer des conditions et des solutions qui permettraient d´augmenter la production agricole et de l´améliorer en qualité et en quantité .

Mots clés : Banques spécialisées ,finance agricole , soudan , Banque soudanaise agricole.

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
كلمة الشكر	I
إهداء	II
الملخص :	V
الفهرس	VII
قائمة الأشكال :	X
قائمة الجداول :	XI
مقدمة :	ب
الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك المتخصصة والتمويل الزراعي	
تمهيد:	2
المبحث الأول : أساسيات حول البنوك المتخصصة	3
المطلب الأول : مفهوم البنوك المتخصصة	3
المطلب الثاني : أنواع البنوك المتخصصة	6
المطلب الثالث : مصادر واستخدامات الأموال البنوك المتخصصة	8
المطلب الرابع : الفرق بين البنوك التجارية والبنوك المتخصصة	10
المبحث الثاني: مفهوم التمويل الزراعي	11
المطلب الأول : تعريف التمويل الزراعي	11
المطلب الثاني : أهمية التمويل الزراعي	12
المطلب الثالث : أهداف التمويل الزراعي	12
المبحث الثالث : أنواع و مصادر التمويل الزراعي	14
المطلب الأول : أنواع التمويل للقطاع الزراعي	14
المطلب الثاني : مصادر التمويل الزراعي	16
المطلب الثالث: صيغ التمويل الزراعي	18

خلاصة الفصل :	25
الفصل الثاني: مساهمة البنك الزراعي السوداني في تمويل القطاع الزراعي السوداني	
تمهيد	27
المبحث الأول : لمحة عن القطاع الزراعي السوداني	28
المطلب الأول : مقومات القطاع الزراعي السوداني و أنواع الزراعة في السودان	28
المطلب الثاني : مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد السوداني	32
المطلب الثالث : الأسس و القواعد العامة لمنح التمويل الزراعي من البنوك في السودان	35
المبحث الثاني : دور البنك الزراعي السوداني في تمويل قطاع الزراعة في السودان	37
المطلب الأول : نبذة عن البنك الزراعي السوداني	37
المطلب الثاني : مساهمة البنك الزراعي السوداني في تمويل القطاع الزراعي	41
المطلب الثالث : الصعوبات والمشاكل التي تواجه القطاع الزراعي في السودان وتمويله	45
خلاصة الفصل :	48
خاتمة :	50
قائمة المراجع	53

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	مصادر و استخدامات الأموال في البنوك المتخصصة.	9
2	نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2015/ 2019 .	34
3	معدل نمو القطاع الزراعي بالنسبة للناتج المحلي السوداني خلال الفترة 2015 / 2019 .	35
4	نسبة مساهمة القطاع الزراعي من التمويل الممنوح من قبل البنك الزراعي السوداني خلال فترة 2015 / 2019 .	42
5	متوسط إجمالي الصيغ المستخدمة في تمويل القطاع الزراعي من طرف البنك الزراعي السوداني للفترة من 2015 / 2019 .	44

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الفرق بين البنوك التجارية والبنوك المتخصصة .	10
2	المساحات المزروعة خلال المواسم من 2015/ 2019 .	32
3	حجم مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لفترة من 2015 / 2019 .	33
4	فروع البنك الزراعي السوداني .	40
5	حجم التمويل المصرفي الممنوح من قبل البنوك السودانية للقطاع الزراعي للفترة 2019/2015.	41
6	مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في تمويل القطاع الزراعي خلال الفترة 2015 /2019.	43

مقدمة

مقدمة :

للزراعة أهمية بالغة في اقتصاديات الدول النامية ، فهي تحتل مكانة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي خاصة إذا كان استغلالها يتم وفق طرق وأساليب فعالة تمكنها من تلبية احتياجات البلد ومنافسة الدول المتقدمة ، فهي مورد رئيسي بالنسبة لأي دولة وسكانها ، فالزراعة تمثل إحدى القطاعات الاقتصادية .

يعتبر القطاع الزراعي إحدى الركائز الأساسية للاقتصاد ، فهو قطاع حساس وفعال في آن واحد لماله من أهمية في التنمية الاقتصادية وهو يحتاج أيضا كأي قطاع آخر إلى مصادر لتمويله ، إلا أن أغلب الدول النامية لديها عجز في إمكانية تمويلها وكذلك عدم إعطائها أهمية في تمويلها كباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الصناعي والقطاع العقاري مثلا ، ولقد أصبح التمويل الزراعي من أهم الآليات المستخدمة في معظم الدول نظرا لدوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لذلك أصبحت هناك حاجة للبحث عن مصادر أخرى لتمويل القطاع الزراعي .

ومن بين المصادر التي يمكن من خلالها تمويل القطاع الزراعي نجد البنوك المتخصصة ، حيث ساهمت البنوك المتخصصة بشكل كبير في تمويلها للعديد من القطاعات الاقتصادية الزراعية منها والصناعية والعقارية ، وذلك من خلال القيام بمنحها للقروض والتسهيلات للمزارعين ، ومن بين الدول التي اهتمت بهذا النوع من البنوك نجد دولة السودان .

بدأ السودان في تفعيل جدور البنوك المتخصصة الحكومية في مجال تمويل القطاع الزراعي بالاعتماد على البنك الزراعي السوداني للقيام بهذه الوظيفة ، فقد سعى البنك الزراعي مند نشأته سنة 1957 لتمويل صغار المزارعين والمنتجين بتقديم تسهيلات ائتمانية وقروض متوسطة وطويلة الأجل ، حيث يعتبر البنك الزراعي السوداني أول مؤسسة وطنية مملوكة للدولة ومتخصصة في مجال التمويل الزراعي وتعزيز جهود التنمية الزراعية والاقتصادية في دولة السودان .

الإشكالية :

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية :

ما مدى مساهمة البنك الزراعي السوداني في تمويل القطاع الزراعي في السودان ؟

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية :

1 . ما مفهوم البنوك المتخصصة ؟

2 . ما مدى مساهمة القطاع الزراعي السوداني في الناتج المحلي الإجمالي ؟

3 . ماهي صيغ التمويل الأكثر استخداما في تمويل القطاع الزراعي في السودان ؟

4 . هل حقق البنك الزراعي السوداني نجاحا في مجال تمويله للقطاع الزراعي السوداني ؟

الفرضيات :

ولمعالجة الإشكالية والأسئلة الفرعية نقوم بوضع الفرضيات كنقاط لمعالجة الموضوع :

1 . تعتبر البنوك المتخصصة مؤسسات مصرفية متخصصة في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة.

2 . القطاع الزراعي السوداني لا يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي .

3 . تعتبر المزارعة الصيغة الأكثر استخداما في تمويل القطاع الزراعي في السودان .

4 . حقق البنك الزراعي السوداني نجاحا ملحوظا في تمويله للقطاع الزراعي السوداني .

أسباب اختيار الدراسة :

تتمثل أهم الأسباب الدافعة لاختيار موضوع الدراسة في :

1 .الانتشار الواسع للبنوك المتخصصة جعلنا نتجه لدراسة هذا الموضوع من أجل التعرف على هذا النوع من البنوك .

2 . محاولة معرفة التطور الذي حظى به القطاع الزراعي في السودان و الوقوف على أهم أسبابه .

3 . وجود البنك الزراعي السوداني على رأس البنوك المتخصصة في مجال منح التمويل اللازم للقطاع الزراعي استدعى البحث عن الدور الذي يؤديه في هذا المجال .

أهمية الدراسة :

البنوك المتخصصة والتمويل الزراعي من المواضيع البالغة الأهمية لأي اقتصاد حيث تكمن أهميتها فيما يلي :

1 . الانتشار الواسع للبنوك المتخصصة في مختلف دول العالم و منها السودان أكسبها طابع عالمي خاصة وأنها أصبحت منافسة ومكملة للبنوك الأخرى.

2 . أهمية القطاع الزراعي في السودان باعتباره المحرك الرئيسي لأداء الاقتصاد السوداني وما يتمتع به السودان من مقومات زراعية .

3 . معرفة أهم المصادر التي يمكن من خلالها تمويل الزراعة السودانية و بالخصوص البنك الزراعي السوداني .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :

1 . التعرف على البنوك المتخصصة أكثر من حيث الخدمات التي تقوم بتقديمها خاصة في المجال الزراعي.

2 . التعرف على مقومات القطاع الزراعي في السودان .

3 . التعرف على أهم البنوك المتخصصة في المجال الزراعي و المتمثل في البنك الزراعي السوداني .

الدراسات السابقة :

إن موضوع التمويل الزراعي من قبل البنوك المتخصصة من المواضيع التي سبق وأن تناولها بعض الباحثين ، ومن الدراسات السابقة حول الموضوع والتي استطعنا الاطلاع عليها :

1 . دراسة عمر حماد محمد أحمد : **التمويل المصرفي للقطاع الزراعي في السودان** ، رسالة دكتورة الفلسفة في الاقتصاد ، الخرطوم .

في هذه الدراسة قام الباحث بدراسة التمويل المصرفي والتمويل الزراعي ، مركزا على دور البنك الزراعي في التنمية الزراعية في السودان .

من نتائج هذه الدراسة :

. شهدت نسبة التمويل المصرفي للزراعة إلى إجمالي التمويل المصرفي للقطاعات الاقتصادية انخفاضها خلال فترة الدراسة ، على الرغم من ارتفاع حجم التمويل المصرفي الممنوح للقطاع الزراعي من البنك الزراعي والجهاز المصرفي ، إلا أن ذلك لم يؤدي إلى زيادة المساحات الممولة سنويا بالشكل المطلوب ، بسبب ضعف المركز المالي للبنك الزراعي والجهاز المصرفي في السودان وارتفاع تكلفة الإنتاج الزراعي .

. الظروف الطبيعية والمخاطر التي تواجه الزراعة وخاصة المطرية منها تمثل عائق يحد من التوسع في التمويل .

2 . دراسة مصطفى محمد مسند : **تمويل القطاع الزراعي في السودان ،التحديات والمخاطر وسبل مواجهتها** وهي عبارة عن مقال في مجلة جديد الاقتصاد ، العدد 7 ، البلد السودان .

حيث ركز الباحث على تمويل القطاع الزراعي في السودان والتحديات التي يواجهها وطرق معالجتها .

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث نجد :

. التدني المستمر في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع نسبة مساهمة القطاع الصناعي السوداني بعد ظهور البترول .

. الأراضي الزراعية المستغلة في السودان لم تتعدى نحو 41 مليون فدان من إجمالي 200 مليون فدان .

. اتجاه المصارف لتمويل القطاعات الأخرى لارتفاع المخاطر بالقطاع الزراعي .

الباحث هنا ركز فقط على سلبيات القطاع الزراعي ولم يركز على الإيجابيات التي يمتلكها هذا القطاع .

3 . دراسة عمر عبد العزيز محمد رحمة : **مخاطر تمويل القطاع الزراعي في السودان وكيفية التغلب عليها** ، وتمثل بحث تكميلي لنيل درجة ماجيستير في الاقتصاد التطبيقي ، بلد السودان .

ففي هذه الدراسة قام الباحث بدراسة مخاطر التمويل القطاع الزراعي وكيفية التغلب عليها بالتطبيق على البنك الزراعي السوداني ، حيث تهدف إلى التعرف على أهم الصيغ التمويل في القطاع الزراعي .

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث نجد :

. توجد علاقة طردية بين العوامل الطبيعية في القطاع الزراعي ومنح التمويل .

. التمويل المقدم للقطاع الزراعي أقل من حاجة القطاع الزراعي .

. استخدام القروض في مجالات غير إنتاجية وبالتالي عدم كفاءة التمويل الزراعي .

هذه الدراسات التي قمنا بذكرها تناولت بعض أجزاء من الدراسة التي قمنا بإجرائها سواء بشكل موسع أو مختصر وتتمثل الإضافة التي تأتي بها دراسة دور البنوك الحكومية المتخصصة في تمويل القطاع الزراعي ، مع دراسة تحليلية لتجربة السودان ،باعتبارها من الدول التي أعطت أهمية للقطاع الزراعي وبحث عن طرق لتمويله .

منهجية الدراسة :

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة و الوصول إلى الأهداف المرجوة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الفصل الأول و ذلك يتناسب مع الإطار النظري لمفهوم البنوك المتخصصة و كذا التمويل الزراعي ، بالإضافة إلى استخدام منهج دراسة الحالة في الفصل التطبيقي أين تم دراسة حالة البنك الزراعي السوداني خلال الفترة 2015 / 2019 .

حدود الدراسة : قمنا بإنجاز هذه الدراسة ضمن الحدود الزمنية والمكانية التالية :

الحدود الزمنية : تم التقيد في بحثنا بالفترة الزمنية الممتدة بين سنوات (2015 . 2019) .

الحدود المكانية : تقتضي الدراسة التقيد بالبعد المكاني وهو البنك الزراعي السوداني في دولة السودان .

هيكل الدراسة :

بغية التعرف على الموضوع محل البحث، وعلى ضوء الإشكالية المطروحة، فقد تم تقسيم البحث إلى فصلين أحدهما نظري و الآخر تطبيقي ، على النحو التالي :

الفصل الأول : الإطار النظري للبنوك المتخصصة والتمويل الزراعي ، حيث يضم هذا الفصل ثلاث مباحث ، اختص المبحث الأول بأساسيات حول البنوك المتخصصة ، واختص المبحث الثاني بمفهوم التمويل الزراعي ، أما المبحث الثالث والأخير فقد تناول أنواع ومصادر التمويل الزراعي .

الفصل الثاني : مساهمة البنك الزراعي السوداني في تمويل القطاع الزراعي السوداني ،حيث يضم هذا الفصل مبحثين ، المبحث الأول يتضمن لمحة عن القطاع الزراعي السوداني ، أما الثاني فتناول دور البنك الزراعي السوداني في تمويل القطاع الزراعي .

الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك المتخصصة والتمويل الزراعي

تمهيد:

إن التطور المستمر للمجتمعات الاقتصادية ساهم بشكل كبير في ظهور و تطور البنوك، لذلك يستوجب الاهتمام بالتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و غيرها من التغيرات التي أدت إلى ظهور أنواع عديدة من البنوك و لعل أهمها هي البنوك المتخصصة و البنوك التجارية ... ، إن البنوك التجارية نظرا لقصر آجال متطلباتها لا تتمكن من منح القروض طويلة الأجل تلائم متطلبات تمويلية لمشاريع التنمية في القطاعات الاقتصادية المختلفة و على الأخص قطاعات الزراعة و الإسكان و الصناعة ...و لذلك كان من الضروري إيجاد مؤسسات تمويلية تقوم بمنح قروض متوسطة و طويلة الأجل لهذه القطاعات ألا و هي البنوك المتخصصة .

يعتبر التمويل الزراعي من أهم المصادر للحصول على الأموال فهو يشير إلى الاحتياجات التي يطلبها القطاع الزراعي لما لهذا القطاع من أهمية بالغة بالنسبة لاقتصاد أي دولة ، لكونه من الوسائل المهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الحضاري ، إلا أنه بسبب ندرة الأموال سوف يؤدي به إلى ضرورة البحث عن كيفية الحصول على رأس المال بغرض استخدامه في الزراعة ، فالتمويل للقطاع الزراعي له أهمية بالغة ودور مهم في عمليات الإنتاج الزراعي فهو يعتبر وسيلة في زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته .

ولتعرف على البنوك المتخصصة وكيفية تمويلها للزراعة، سوف نقوم بتوضيح هذا الفصل بالاعتماد على المباحث التالية :

المبحث الأول : أساسيات حول البنوك المتخصصة .

المبحث الثاني : مفهوم التمويل الزراعي .

المبحث الثالث : أنواع ومصادر التمويل الزراعي .

المبحث الأول : أساسيات حول البنوك المتخصصة

إن ضعف قدرة بعض البنوك في منح التمويل أدى إلى نشأة و ظهور نوع من البنوك ألا و هي البنوك المتخصصة ، التي ساهمت في منح التمويل للعديد من القطاعات الاقتصادية بمختلف أنواعها ، إذ تتميز عن غيرها من البنوك بخاصية التخصص النوعي و اعتمادها على الموارد الذاتية وتمويلها للمشروعات الكبيرة .

المطلب الأول : مفهوم البنوك المتخصصة

لقد تعدد و اختلفت تعاريف البنوك المتخصصة من كاتب إلى أخر، كما تعددت الأسباب التي أدت إلى ظهورها و نشأتها هذا ما أكسبها العديد من الخصائص التي تمكنها من أداء وظيفتها على أكمل وجه.

أولا : تعريف البنوك المتخصصة :

للبنوك المتخصصة العديد من التعاريف نوجزها فيما يلي :

تعرف على أنها البنوك التي تتخصص بخدمة قطاعات معينة وبالذات المهم والأساسي منها ، وذلك من خلال توفير تمويل لهذه القطاعات بالشكل الذي يساهم في تطويرها وتنميتها .[1]

كما تعرف كذلك على أنها مؤسسات مصرفية متخصصة في تمويل قطاع أو فرع اقتصادي معين ويتم تمويلها لهذه القطاعات عن طريق الائتمان الذي تقدمه ، وغالبا ما يكون الائتمان المصرفي للبنوك المتخصصة وطويلة الأجل بحكم طبيعة النشاط الاستثماري القائم في القطاعات الزراعية والصناعية والسكنية لدى تسمى المصاريف الممولة لقطاع زراعي بالمصارف الزراعية ، وهكذا للمصاريف الصناعية والعقارية .[2]

وأيضا تعرف على أنها بنوك تعمل على تمويل المشروعات في مجال تخصص معين حيث تتضمن كل من البنوك الزراعية والصناعية والعقارية ... [3]

كما يمكن تعريفها بأنها البنوك التي تتخصص في منح الائتمان لنوع محدد من النشاط بحيث يقتصر عملها على هذا النشاط دون غيره مثل البنوك العقارية والزراعية والصناعية.[4]

---

[1] فيلح حسن خلف ، **النقود و البنوك** ، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع ، عمان ، ط1 ، 2006 ، ص 309 .

[2] ناظم محمد نوري الشمري ، **النقود و المصارف و النظرية النقدية** ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، ط1 ، 2013 ، ص 141 .

[3] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ، **ادارة المنشآت المتخصصة** ، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ، جامعة المنصورة، ص 24 .

[4] متولي عبد القادر ، **اقتصاديات النقود و البنوك** ، دار الفكر للنشر و التوزيع ، عمان ، ط 1 ، 2010 ، ص 71 .

البنوك المتخصصة من حيث المبدأ هي تلك البنوك التي لا تزاول نشاط البنوك التجارية وإنما تتخصص بالمساهمة في النهوض بإحدى قطاعات الاقتصاد القومي ومن خلال منح قروض متوسطة وطويلة الأجل .[1]

مما سبق يمكننا تعريف البنوك المتخصصة على أنها تلك البنوك التي توجه لتمويل نشاط معين سواء كان زراعيا أو صناعيا أو عقاريا ، حيث تعتمد بالدرجة الأولى على مصادرها الذاتية في منح القروض والتسهيلات وما تصدره من سندات .

ثانيا : أسباب نشأة البنوك المتخصصة :

لقد ظهرت الحاجة إلى نشوء هذه البنوك لعدة أسباب نذكر منها :[2]

ـ انخفاض قدرتها التمويلية الذاتية أي التي يمكن أن تتاح لها من داخل القطاعات ذاتها والتي يفترض أن تكون ناجمة عن عوائد وأرباح العمليات والنشاطات التي تتم في إطار ممارسة هذه القطاعات لعملها وبالتالي يمكن إعادة استخدامها في تطوير هذه القطاعات وذلك بسبب محدودية النشاطات الاقتصادية التي تقوم في هذه القطاعات وضعف درجة تنوع هذه النشاطات وصغر حجم المشروعات التي تؤديها وبالتالي محدودية الأرباح هذه وضعف درجة إعادة استخدام ما يتحقق منها في تطوير عمل هذه القطاعات ونشاطاتها .

ـ إن معظم المشروعات التي تؤدي النشاطات في القطاعات هذه وبالذات الأساسية منها هي مشروعات فردية وتضعف قدرتها التمويلية لأنها تعتمد على موارد تبقى محدودة مهما كانت كبيرة لأنها ترتبط بالقدرات المالية لمالكها ولا يتسع انتشار شركات المساهمة في ممارسة القطاعات الاقتصادية هذه وبالتالي يمكن أن تسهم في تجميع قدر أكبر من الموارد اعتمادا على مساهمة عدد كبير من المساهمين فيها .

ـ ضعف درجة توجه البنوك التجارية نحو توفير التمويل للقطاعات الاقتصادية الأساسية وبالذات الصناعة التحويلية والزراعية والتي يطلق عليها القطاعات السلعية أي القطاعات المنتجة للسلع وكذلك لأسباب تتصل بأن المتوسط وطويل بنوك التجارية هي مصاريف ترتبط أساسا بتمويل النشاطات التجارية لأن معظم مواردها التي تمثلها الودائع هي موارد قصيرة الأجل والتي تتم عادة في تمويل النشطات التجارية ذات الطبيعة قصيرة الأجل ولأن التمويل اللازم لتطوير القطاعات الأساسية في الاقتصاد يحتاج إلى تمويل متوسط وطويل الأجل في الغالب وهو الأمر الذي تبرز معه الحاجة لنشوء البنوك المتخصصة لتوفير التمويل متوسط وطويل الأجل هذا لازم لتطوير قطاعات هذه وتنميتها .

---

[1] أنس البكري و وليد صافي ، **النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق** ، دار المستقبل للنشر و التوزيع ، عمان ، ط1 ، 2010 ، ص147 .

[2] فيلح حسن خلف ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 359 . 361 .

ـ ضعف درجة تطور الأسواق النقدية والمالية في الدول النامية وبالشكل الذي يضعف فيه إسهامها في توفير التمويل اللازم للمشروعات التي تمارس نشاطها في الاقتصاد عموما وفي القطاعات الاقتصادية الأساسية خصوصا وهو الأمر الذي يحد من إمكانية الأسواق هذه بسبب ضعف درجة تطورها على تحضير وعلى إقامة الشركات المساهمة التي يمكن أن توفر موارد مالية أكبر للنشاطات الاقتصادية والناجم عن صعوبة تداول الأسهم والسندات التي قد تقوم بإصدارها نتيجة ضعف تطور الأسواق النقدية والمالية وهو الأمر الذي يحد من إمكانية إقامة الشركات المساهمة وتوسعها .

ثالثا: خصائص البنوك المتخصصة :

إن البنوك المتخصصة تتميز بعدة خصائص تتفرد بها وتميزها عن غيرها من البنوك وذلك من خلال تخصصها النوعي و اعتمادها على مواردها الذاتية ومنحها الائتمان طويل الأجل إضافة إلى غيرها من الخصائص وذلك يمكن إجمالها كالتالي :[1]

1 . التخصص النوعي : إن ما يميز البنوك المتخصصة عن غيرها من البنوك هو في تخصصها النوعي حيث أنها تتعامل مع نوع معين من الأنشطة الاقتصادية وهذا ما يعكس سبب تسميتها بالمتخصصة ومن هنا فإن البنك الذي يعمل في مجال الصناعة يطلق عليه البنك الصناعي ، والذي يعمل في مجال العقار ويطلق عليه بالبنك العقاري ...

وبالتالي فإن البنك لا يمنح قروضه إلا للأشخاص الذين يعملون في مجال تخصصه فالبنوك الصناعية لا تمنح قروضها إلا للعمليات التي تتعلق بالصناعة كإنشاء مصنع أو تجهيز .

وهذا يتطلب أن يكون لذى البنوك إدارات وكوارد فنية متخصصة في نفس النشاط الذي تتخصص فيه وذلك بهدف دراسة جدوى المشروعات المقدمة للبنك وتقييمها من الناحية الفنية قبل البدء فيها .

2 . منح الائتمان طويل الأجل : إن البنوك المتخصصة تتعامل في القروض طويلة الأجل والتي تحتاج إليها المشروعات بهدف التنمية الاقتصادية على عكس البنوك التجارية تتعامل في الائتمان القصير و المتوسط الأجل ولا تمنح الائتمان الطويل إلا في أضيق الحدود ، وبالتالي فإن هذا يعتبر السبب الأساسي لنشأة وتطور البنوك المتخصصة .

3 . عدم تلقي الودائع الجارية للأفراد بصفة أصلية : يرتبط نشاط البنوك المتخصصة برأس مالها ، أي أنها لا تستطيع التوسع في أنشطتها إلا في حدود مواردها المالية فهي ليست كالبنوك التجارية التي يمكنها استثمار أموال الزبائن ، حيث يعد تلقي الودائع الجارية أو تحت الطلب أو الحساب الجاري من الاختصاصات الأصلية للبنوك التجارية .

[1] https : //www . iasj . net consulte le 14 / 06 /2021.

لهذا فأن البنوك المتخصصة لا تتعامل في العمليات إلا على سبيل الاستثناء إذا أذنت لها السلطات المتخصصة .

4 . تقديم الخبرة للعملاء: إن البنك عادة ما يقدم خبرته ومشورته الفنية لعملائه من أجل دعمهم والعمل على تقدمهم، الأمر الذي ينعكس بدوره على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبالتالي حرصت البنوك المتخصصة على ضم أقسام خاصة يكون لديها خبرة ومشورة كبيرة في مجال تخصص البنك.

5 . الاستثمار المباشر : قد تقوم البنوك المتخصصة باستثمار أموالها بنفسها بالاستثمار المباشر ، وذلك عن طريق إنشاء المشروعات الجديدة وتمليكها للغير أو إنشاء مشروعات مشتركة بالمساهمة مع الغير ، وبالتالي فإنها لا تكتفي بمنح الائتمان لطالبه فقط .

6 . إنها مؤسسات غير ودائعية : إن البنوك المتخصصة لا تعتمد في مواردها المالية على إيداعات الأفراد ، كما هو الحال بالنسبة للبنوك التجارية وإنما تعتمد على رأس مالها وما تصدره من سندات .

7 . تعتمد البنوك المتخصصة بالإضافة إلى مواردها الذاتية أيضا على موارد خارجية، أي غير ذاتية ويغلب على تلك الموارد الأخيرة طابع الاقتراض من سوق المال عن طريق إصدار سندات تشتريها خاصة مؤسسات التمويل الكبرى وشركات التأمين ، وقد تقترض من البنوك التجارية أو من البنك المركزي أو من الدولة أيضا .

وجدير بالذكر بأن البنوك المتخصصة في الدول النامية تعتمد بالحصول على الموارد الخارجية من الحكومة والبنوك التجارية والبنك المركزي لأن الأسواق المالية في هذه الدول ضيقة ، وعادة ما تقدم لها القروض بأسعار فائدة منخفضة .[1]

المطلب الثاني : أنواع البنوك المتخصصة

تتضمن البنوك المتخصصة العديد من الأنواع كل بنك يعمل حسب التخصص الذي أنشأ من أجله ، وهذه الأنواع هي كالآتي :[2]

أ . البنوك الزراعية: إن البنوك الزراعية هي البنوك التي تتخصص بخدمة القطاع الزراعي من أجل الإسهام في تطويره وتنميته ، وبالتالي فإن أهمية البنوك الزراعية تتأتى من أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد ، وبالذات في الدول النامية ، سواء من خلال المساهمة المباشرة لهذا القطاع أو من خلال

[1] محمد الصيرفى ، **إدارة المصارف** ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ، الاسكندرية ، ط1 ، 2007 ، ص 28 .

[2] فيلح حسن خلف ، مرجع سبق ذكره ، ص 371 .

مساهمته غير المباشرة من خلال علاقته مع القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل قطاع الصناعة التحولية الذي يؤدي من خلاله القطاع الزراعي دوره في عمل الاقتصاد ونموه ، و من بين الأنشطة التي تمارسها هذه البنوك: [1]

- توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي (الآلات ، البذور ، الأسمدة و المبيدات ...) .
- تنمية الثروة الحيوانية و السمكية و الاهتمام بمزارع الدواجن و المناحل ...
- القيام بالعمليات الائتمانية و تقديم السلف .
- القيام بالعمليات المصرفية المختلفة .
- تقديم الدراسات و الاستشارات و البحوث في المجالات الزراعية المختلفة و إعداد دراسات الجدوى في هذا الصدد.

ب . البنوك الصناعية : تقوم هذه البنوك بتمويل الأنشطة الصناعية المتعددة من خلال منح التسهيلات لشراء المواد و الخامات و المنتجات نصف المصنعة و غيرها ، كذلك تعمل على تمويل شراء الآلات و المعدات التي تساعد في عمليات التصنيع و تمويل عمليات التوسع و الإحلال ، هذا إلى جانب القيام بدراسات الجدوى الفنية و الاقتصادية للمشروعات ، و تتراوح مدة التسهيلات التي تقديمها من سنة و حتى 20 سنة .

ج . البنوك العقارية : و تقوم هذه البنوك بتقديم التمويل اللازم لشراء العقارات و بناءها و التوسع فيها ، و كذلك الاهتمام بالمدن الجديدة سواء السكنية أو الصناعية ، و هي تعتمد على رؤوس أموالها بجانب القروض طويلة الأجل و ما تصدره من سندات و تتسم توظيفات هذه البنوك بطول الأجل ، هذا وتوجد في الدول بنوك أخرى تسهم في هذا المجال أيضا وتعمل تحت اسم بنوك الإسكان أو بنوك التعمير.

د . بنوك التجارة الخارجية : وهي تتخصص في التجارة الخارجية والمعاملات الدولية ، وتهدف إلى تنمية وتطوير التجارة الخارجية والنهوض بها في مجالات التصدير والاستيراد المختلفة ، كذلك فإنها تمنح التسهيلات الائتمانية والمصرفية المتعلقة بالنقد الأجنبي وفتح الاعتمادات وإصدار خطابات الضمان وغيرها .

هـ . بنوك الاستثمار : وهي بنوك متخصصة بتوفير الائتمان طويل الأجل اللازم للاستثمار سواء من خلال إقامة المشروعات أو التوسيع نشاط هذه المشروعات ، وقد يتم هذا من خلال تمويل عمليات الاستثمار هذه عن طريق اقتناء إصدار المشروعات هذه من الأسهم والسندات والتي هي في الغالب

[1] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 24 . 25 .

طويلة الأجل في الأسواق النقدية والمالية وبالذات في السوق المالية وخصصا الأولية منها إضافة إلى السوق الثانوية .

وبنوك الاستثمار هذه يتسع وجود معظمها في الدول المتقدمة والتي يطلق عليها ببنوك الأعمال في بعض من الدول المتقدمة هذه ، باعتبار أنها بنوك تركز على رؤوس أموالها و احتياطاتها ، وأن القروض طويلة الأجل تمثل أهم استخداماتها ، والبنوك الاختصاصية في الدول النامية وبالذات البنوك الصناعية والزراعية هي التي تقوم بدور بنوك الاستثمار من أجل رفع معدل الاستثمار في هذه الدول ، أي نسبة الاستثمار من الدخل من أجل تحقيق النمو في اقتصادات الدول النامية .[1]

المطلب الثالث : مصادر واستخدامات الأموال البنوك المتخصصة

تتعدد المصادر التي تحصل بها البنوك المتخصصة على الأموال منها ، كما تتعدد استخدامات هذه الأموال ، و تنقسم إلى أصول و خصوم و هي كالتالي :[2]

أولا: الخصوم: تتمثل في:

1 . الأموال الخاصة : تتكون من رأس المال المدفوع ويكون أكبر من رأس المال المدفوع في البنوك التجارية و احتياطات والمخصصات .

2 . الودائع : موردها محدود وأقل من دور الأموال الخاصة وهذا أيضا عكس الحال في البنوك التجارية .

3 . الاقتراض: هو مصدر هام ومصادر القروض هي :

- الحكومة والبنك المركزي.
- هيئات ومؤسسات إقليمية ودولية .
- مصادر أخرى .

4 . الهيئات والمساعدات : وهي مصدر بسيط نسبيا وهي تأتي من القطاع العام .

5 . مصادر أخرى: وهي مصادر متفرقة .

ثانيا : الأصول : وتعبر عن مصادر توظيف الأموال وتنقسم إلى :

1 . القروض الممنوحة : وهي من أكبر أوجه الاستخدام وتنقسم القروض الممنوحة إلى :

- القروض الممنوحة للقطاع الخاص .

[1] فيلح حسن خلف ، مرجع سبق ذكره ، ص 379 .

[2] أنس البكري ووليد الصافي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 150 . 151 .

ـ القروض الممنوحة للبلديات والمجالس القروية.

2 . موجودات سائلة : وهي تأتي في المرتبة الثانية بعد القروض الممنوحة وتتكون الموجودات السائلة من :

ـ النقد في الصندوق .

ـ أرصدة لدى البنوك الأخرى .

ـ أدونات وسندات حكومية وهي عبارة عن استثمارات .

ـ أرصدة لدى البنك المركزي .

ـ موجودات سائلة أخرى .

3 . موجودات أخرى : وتأتي في المرتبة الثالثة ولكن من حيث درجة سيولتها تقع الموجودات السائلة والقروض الممنوحة .

4 . الموجودات الثابتة : وتتكون من الأراضي والأبنية .

الشكل رقم 01: مصادر واستخدامات الأموال في البنوك المتخصصة

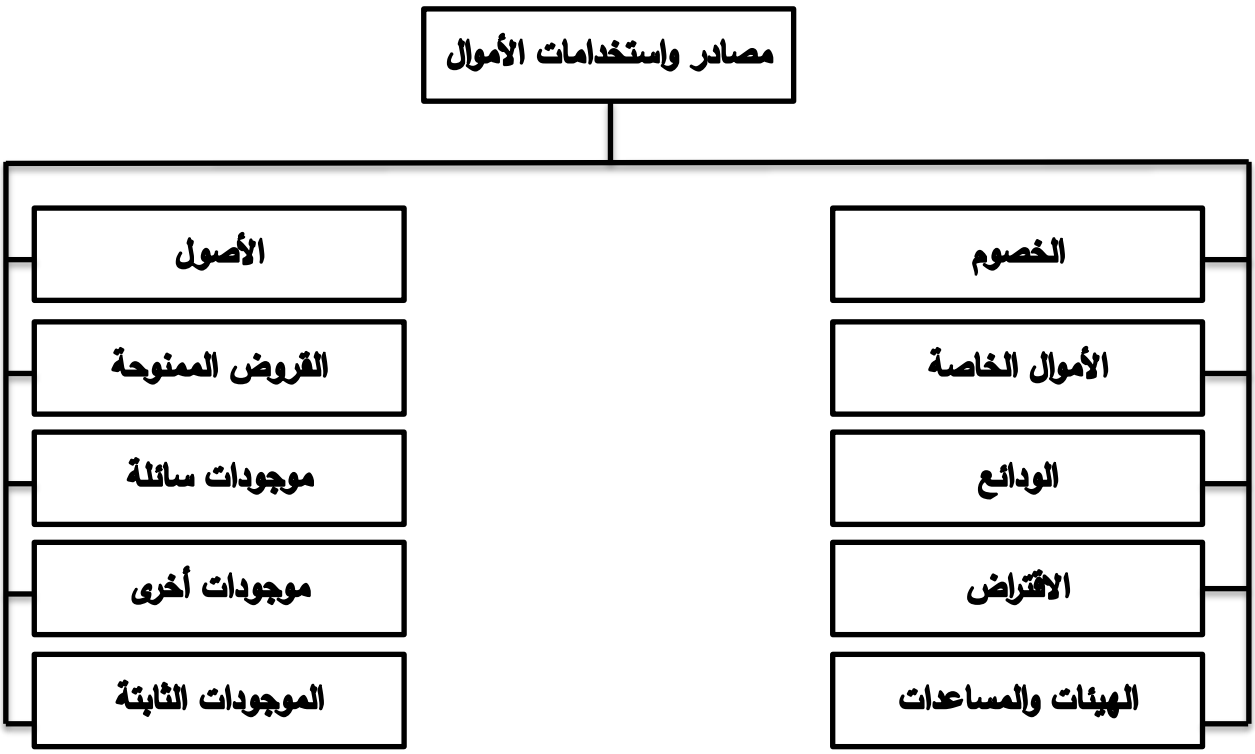

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق .

المطلب الرابع : الفرق بين البنوك التجارية والبنوك المتخصصة

تختلف البنوك التجارية عن البنوك المتخصصة في عدة أوجه و هذا ما سنبينه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 01 : الفرق بين البنوك التجارية و البنوك المتخصصة

وجه الفرق	البنوك المتخصصة	البنوك التجارية
الملكية	. غالبا ما تكون مملوكة للدولة و يمكن أن تكون مملوكة للأفراد بشكل مستمر .	. قد تكون ملكيتها خاصة للأفراد .
الشكل القانوني	. مؤسسات عامة تابعة للدولة أو مشتركة بين القطاع العام والخاص .	. تكون على شكل شركة مساهمة عامة .
المنافسة	. تعمل في جو احتكاري .	. تعمل في جو تنافسي .
مصادر التمويل	. لا تعتمد على الودائع بشكل كبير ولكن على رأس المال والمساعدات الحكومية .	. تعتمد على الودائع بشكل كبير .
منح القروض	. تمنح قروض طويلة الأجل .	. السمة الغالبة للقروض تكون قصيرة الأجل .
توظيفات الأموال	. تقتصر على مجال تخصص البنك .	. تكون فيها مرونة لتشمل قطاعات متعددة .

المصدر: Site.iugeza. edu.ps consulte le 7/04/2021

المبحث الثاني: مفهوم التمويل الزراعي

يعد التمويل الزراعي من الجوانب المهمة في تنمية القطاع الزراعي ، لكون أي مشروع زراعي في بداياته يحتاج إلى أموال لتمويل التكاليف الناتجة عنه ، فهو يعتبر شرط أساسي من شروط استمرار النشاط الزراعي و الرقي به أكثر فأكثر.

المطلب الأول : تعريف التمويل الزراعي

لقد تعددت تعاريف التمويل الزراعي و من بينها نذكر ما يلي :

يعرف التمويل الزراعي بأنه : توفير الأموال اللازمة للقيام بعمليات الإنتاج الزراعي و ما يترافق ذلك من أنشطة كالتخزين و النقل و البيع و التسويق .[1]

و يعرف كذلك على أنه : الأسلوب أو الكيفية التي يمكن بها الحصول على رأس المال النقدي و العيني من مصادر متنوعة و آجال مختلفة و استخدامه في عمليات الإنتاج و البيع و التسويق و تحسين مداخيل الفلاحين و رفع مستوى معيشتهم .[2]

كما يمكن تعريفه بأنه : كيفية الحصول على رأس المال و استخدامه في الزراعة فهو يبحث في الطرق و الوسائل المستخدمة في تجميع رأس المال الذي تحتاجه الزراعة و في الاستعمالات المثلى لرأس المال في الإنتاج الزراعي .[3]

و يعرف أيضا : بأنه الكيفية التي بواسطتها يمكن الحصول على رأس المال ، أي أنه يبحث في الطرق التي يمكن بواسطتها تجميع المال الذي تحتاجه الزراعة و في أفضل الطرق لاستعمال المال في الإنتاج و التسويق الزراعي و غيرها من الخدمات التي لها علاقة بالزراعة .[4]

مما سبق يمكننا تعريف التمويل الزراعي على بأنه عملية القيام بتوفير الأموال من مصادر مختلفة بغرض استخدامها في مجالات لها علاقة بكل ما يخص الزراعة من أنشطة .

---

[1] **التمويل الزراعي**، السنة الرابعة ، اقتصاد زراعي ، كلية الزراعة ، جامعة حماة ، ص1 .

[2] العرابي مصطفي و طروبيا ندير، **دور البنوك الاسلامية في تمويل القطاع الزراعي** تجربة السودان أنموذجا ، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 2، الجزائر 2019 ، ص 281.

[3] جواد سعد العارف، **الاقتصاد الزراعي**، دار الراية للنشر و التوزيع، الاردن، 2009 ، ص 62.

[4] عبد الوهاب مطر الداهري ، **أسس و مبادئ الاقتصاد الزراعي** ، مطبعة العاني ، بغداد ، ط1 ، 1969 ، ص 211 .

المطلب الثاني : أهمية التمويل الزراعي

لتمويل الزراعي أهمية بالغة يمكن إيجازها في النقاط التالية :[1]

- يخلق و يحافظ على حجم كاف من مخرجات الإنتاج .

- يحسن من كفاءة العمل الزراعي من خلال شراء كميات أفضل من وسائل الإنتاج المتاح .

- يمكن من مواجهة التقلبات الموسمية في الدخل و النفقات و ذلك لأن مدخلات الإنتاج يتم شرائها في فترة معينة من السنة،و بيع الإنتاج يتم في فترة معينة أيضا لهذا فالنفقات الداخلة و الخارجة لا تحصل في نفس الوقت مما يؤدي إلى العجز النقدي من وقت الشراء حتى موعد البيع في بعض المنتجات ، و لذلك فاستعمال القروض لتسوية هذه التقلبات أمر ضروري لنجاح العمل بصورة ضرورية.

- يزيد من كسب العاملين بالزراعة فتزداد دخولهم و مدخراتهم .

- يعطي الفرصة لصغار المزارعين و المستأجرين لتملك الأراضي عن طريق القروض طويلة الأجل.

- يوفر القروض القصيرة و المتوسطة الأجل للمزارعين و يساعد على ضمان استمرارية الإنتاج و زيادة كميته و تحسين نوعيته .

المطلب الثالث : أهداف التمويل الزراعي

إن أهداف التمويل الزراعي تختلف من دولة إلى أخرى نظرا لعدة عوامل سواء كانت اقتصادية أو سياسية ، و يمكن القول بأن أهداف التمويل الزراعي لابد أن تتوافق مع الاحتياجات الزراعية و هذه الاحتياجات الزراعية تزداد باستمرار نظرا لتطور الزراعة من زراعة بدائية إلى زراعة متقدمة مثل الزراعة التجارية و الصناعية و غيرها .

و يمكن حصر أهم الأهداف الرئيسية للتمويل الزراعي في ما يلي : [2]

1 . الإنتاج الزراعي :

- تحسين الإنتاج الزراعي كما و نوعا .

- تنويع الإنتاج الزراعي .

2 . الحيازة الزراعية و البنيان الزراعي :

[1] العرابي مصطفى و طروبيا ندير ، مرجع سبق ذكره ، ص 282 .

[2] التمويل الزراعي، مرجع سبق ذكره، ص 4 .

- إعادة توزيع الأراضي الزراعية (الإصلاح الزراعي) .

- تحسين حجم وحدات الحيازة المزروعة.

3 . التصنيع الزراعي :

- تصنيع المنتجات الزراعية.

- تصنيع مستلزمات الإنتاج الزراعي.

4 . التسويق الزراعي :

. تحسين الخدمات التسويقية الزراعية.

. رفع كفاءة العمليات التسويقية الزراعية .

5 . التنمية الزراعية :

. زيادة الموارد الزراعية .

. رفع معدلات التنمية الزراعية.

. تنمية المجتمع الريفي .

6 . مواجهة الأزمات الاقتصادية و الطبيعية :

. مواجهة تقلبات الأسعار.

. مواجهة الظروف الطبيعية المعاكسة.

7 . تنمية المدخرات الزراعية:

. تشجيع المدخرات الزراعية.

. زيادة المدخرات الزراعية .

. الاتجاه نحو التمويل الذاتي.

المبحث الثالث : أنواع و مصادر التمويل الزراعي

لقد تعدد أنواع و مصادر و صيغ التمويل الزراعي المتبعة فهي تختلف باختلاف أغراضها ، أهدافها ، آجالها ، فالتمويل الزراعي يتطلب تنوع مصادره و أنواعه كما يتطلب تنوع الصيغ المتبعة في القيام بعملية تمويله فهو عملية دقيقة و معقدة لابد من معرفتها معرفة معمقة لا سطحية بغرض الوصول إلى أهداف و نتائج جيدة في مجال التمويل الزراعي ، وهذا ما سنقوم بالتطرق إليه في هذا المبحث .

المطلب الأول : أنواع التمويل للقطاع الزراعي

عملية التمويل للقطاع الزراعي تعتبر من بين الخدمات الرئيسية التي يقدمها النظام التمويلي الزراعي بأشكاله المختلفة ، و بذلك يمكن أن نقسم القروض الممنوحة للقطاع الزراعي إلى عدة أشكال تختلف باختلاف أجل و مصدر و نوع القروض و تتمثل أهمها فيما يلي:

أولا : التمويل الزراعي حسب الآجال : يقسم التمويل الزراعي حسب الآجال إلى:[1]

1 . التمويل قصير الأجل : يقدم لمساعدة المنتجين لمقابلة تكلفة المصروفات الجارية (مصروفات التشغيل) في مرحلتين الزراعة و الحصاد و ذلك عن طريق منحهم القروض أو مدخلات الإنتاج من أسمدة و غيرها حسب الميزانيات المعتمدة لكل محصول ، و يسدد هذا التمويل في مدة أقصاها خمسة عشر شهرا .

2 . التمويل المتوسط الأجل : يقدم لإنشاء و تقويم المزارع و للحصول على الآلات الزراعية و المعدات و الماشية ووسائل الري و يسدد هذا التمويل في مدة تتراوح بين 3 إلى 5 سنوات .

3 . التمويل طويل الأجل : يقدم هذا النوع من التمويل للمشاريع القائمة في مجالات الإنشاءات و الآلات ووسائل الري و يسدد هذا التمويل في مدة أقصاها عشر سنوات .

ثانيا : تصنيف التمويل الزراعي حسب الاستعمالات :

حيث يمكن تقسيمها إلى نوعين أساسيين هما :[2]

1 . قروض لتمويل الإنتاج: و هي قروض لزيادة التكوين الرأس المالي الزراعي (كشراء الأراضي و المكائن ، الأدوات و استصلاح الأرض ، زراعة الأشجار المثمرة ، اقتناء الحيوانات المنتجة ...) أو لتوفير التجهيزات اللازمة للعمل الزراعي الموسمي و لتسويق الإنتاج .

---

[1] فخري حسن عزي ، **صيغ تمويل التنمية في الاسلام** ، جدة ، ط 1 ، 1995 ، ص 127 .

[2] محمد رشاش مصطفى و آخرون ، **التمويل الزراعي** ، يونيو 1995 ، ص 27.

2. قروض لتمويل الاستهلاك: و هي القروض التي تقدم لحصول المزارع على السلع الاستهلاكية و الخدمات، سواء ما استخدم منها في البيت أو خارج المزرعة (كالطعام و الملابس و التعليم و العلاج...)

ثالثا : تصنيف التمويل الزراعي حسب الأغراض و الأهداف

و يتم تصنيف القروض حسب غايات استعمالها ، وقد يكون من الصعب تطبيق هذا التصنيف لاختلاف الأغراض و تداخلها في كثير من الحالات أو عندما يعطى القرض لعدة أغراض في وقت واحد ، و يمكن تصنيف القروض حسب الأغراض التي تستعمل فيها إلى أقسام رئيسية تعكس غرض النشاط الإقراضي ، و من ثم تقسيم الأقسام الرئيسية إلى أقسام فرعية كما هو مبين فيما يلي :

1 . قروض الزراعات المروية : و هذه تشمل على أقسام فرعية مثل حفر الآبار ، بناء الخزانات و القنوات ، معدات الري بالتقطير ، البيوت البلاستيكية ...

2 . قروض الزراعات المطرية : و هذه تشمل على أقسام فرعية تتمثل في استصلاح الأراضي ، زراعة الأشجار ، إقامة أسيجة ...

3 . قروض الثروة الحيوانية : مثل الأبقار ، الأغنام ، الدجاج ، الأسماك ، النحل ....

4 . قروض المكينة الزراعية : مثل الجرارات ، الحصادات و آلات الرش ، المحارث ...

5 . قروض التصنيع الزراعي

6 . قروض الإسكان الريفي

7 . قروض التسويق الزراعي

رابعا : تصنيفات أخرى : حيث تعددت و اختلفت تصنيفات التمويل الزراعي حسب المقاييس المعتمدة إلى تصنيف حسب الجهات المستفيدة كأن يتم منح التمويل إلى أفراد أو تعاونيات أو شركات أو القطاع العام ، تصنيف حسب حجم القروض حيث تستخدم بغرض معرفة المعدل العام للتمويل الواحد و يمكن تحديد حجم التمويل لكل فئة من فئات المقترضين ، التصنيف حسب حجم الحيازة الزراعية ، التصنيف حسب نوع الضمان حيث تضم قروض غير مضمونة و قروض مضمونة بأموال منقولة و قروض مضمونة بأموال غير منقولة .

المطلب الثاني : مصادر التمويل الزراعي

تعد مدخرات الشخص و موارده الذاتية أول و أهم مصدر يمكنه أن يمول به مشروعه حيث يقوم المزارعون بتمويل مشروعاتهم الزراعية بما يذخرونه من أموال الادخار، كما يمكن كذلك تمويلها من مصادر أخرى و أهم مصادر التمويل الزراعي تتمثل فيما يلي:

أولا : المصادر الخاصة : تتمثل مصادر التمويل الزراعي في الآتي :[1]

أ . المرابون : المرابي هو المقرض التقليدي للمزارع في الدول النامية في العقود الماضية حيث كانت مصادر التمويل الرسمية شبه غائبة ، و عادة ما يقرض المرابي مدخراته الخاصة إلى الأخرين بفائدة عالية و بشروط قد تكون قاسية أحيانا ، و قد تقلص نشاط المرابين إلى حد كبير أو اختفى أثرهم في كثير من الدول النامية في الآونة الأخيرة بفضل وعي المزارعين و انتشار مؤسسات الإقراض الزراعي البديلة و قد يكون المرابي تاجرا أو وسيط ، و يميل المرابي لتمويل المزارع الذي تتوفر لديه الضمانة الكافية ضمن حدود يقدرها بشكل جيد نتيجة لمعرفته المباشرة .

ب . التجار و الوسطاء : يعمل بعض التجار أو يتخصصون في بيع و شراء المحاصيل الزراعية و الحيوانية مباشرة أو من خلال وسطاء يتواجدون في الأسواق المركزية ، و قد يكون التاجر أو الوسيط ممولا لا يشارك المزارع أرضه أو يتولى شراء المحاصيل قبل نضجها (الضمان ، بيع السلم ، البيع الأخضر)

ج . الملاك : يقوم بعض مالكي الحيازات الزراعية بتمويل المزارعين الذين يعملون في أرضهم كمستأجرين أو مشاركين بالحصة بما يحتاجون إليه من متطلبات زراعية أو نفقات معيشية أخرى يستردونها منهم بعد بيع الإنتاج ، و قد ينظر الناس إلى العلاقة بين الملاك و المستأجر على أنها علاقة للمستأجر و لكن تغيرت هذه العلاقة بصورة واضحة في الآونة الأخيرة و أصبحت علاقات متوازنة قد تميل في كثير من الأحيان لصالح المستأجر ، و في كثير من الحالات يقدم الملاك التمويل للمزارعين و المستأجرين بدون أي فوائد .

د . الشركات الزراعية : و هي الشركات التي تعمل و تتعامل في بيع الآلات و المعدات و التجهيزات الزراعية المختلفة للمزارعين حيث تقوم بتزويد المزارعين بما يحتاجون عليه من متطلبات بسعر يوازي سعر الفائدة المصرفية و نفقات التحصيل .

[1] عمر حماد محمد أحمد ، **التمويل المصرفي للقطاع الزراعي في السودان** ، بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، الخرطوم 2018 ، ص ص: 82 . 83 .

هـ . البنوك التجارية : و هي بنوك تقوم بإقراض فئة مختارة من كبار المزارعين القادرين على تقديم ضمانات عقارية كافية ، غير أن قروض البنوك التجارية قد تصل إلى صغار المزارعين بطريقة غير مباشرة عبر الوسطاء و لكن بتكلفة مرتفعة .

د . الأقارب و الأصدقاء : وهو مصدر محدود من مصادر التمويل الزراعي في الدول النامية حيث يقوم الميسورون القلائل من الأصدقاء و دوي القربى بإقراض أصدقائهم أو أقاربهم مبالغ محدودة و لفترات قصيرة و يكون ذلك بدون أي فوائد أو نفقات .

ثانيا : المصادر العامة : تشعر حكومات الدول النامية بمسؤوليتها الكبيرة تجاه المزارعين و تنمية الزراعة و تطويرها نظرا لما للقطاع الزراعي من أهمية في اقتصادها الوطني و في مقدمة ما تهتم به هذه الحكومات إيجاد مصدر لتمويل المزارعين بما يحتاجون إليه من قروض لتنفيذ مشاريعهم الزراعية المختلفة ، بشروط ميسرة و نفقات قليلة و قد اختلفت السبل التي لجأت إليها حكومات الدول النامية لخلق مصادر رسمية للتمويل الزراعي ، و تتمثل أهمها فيما يلي :[1]

أ . دوائر الإقراض الزراعي الحكومية : و هي تشكل جزءا من الجهاز الإداري للدولة حيث تتولى الحكومة الإنفاق عليها و توفير الأموال اللازمة لها من الموازنة العامة للدولة ، و يعهد لهذه الدوائر بمهمة تزويد المزارعين بالقرض إما كمهمة وحيدة أو كواحدة من المهمات الأخرى ، وقد تكون دائرة ضمن وزارة الزراعة أو وزارة الداخلية.... و قد تكون الدائرة مخصصة للقيام النشاط بمثل هذا بصورة دائمة ، أو أنها تتولى القيام بها بصورة مؤقتة في ظروف معينة ، وتمتاز برامج التمويل الزراعي عن طريق دوائر الإقراض الزراعي الحكومية بما يلي :

- أسعار فائدة القروض منخفضة نسبيا لأن الدولة هي التي تتحمل الجزء الأكبر من تكاليف الإقراض

- لا تستهدف هذه المؤسسات أي ربح بل هدفها هو تحقيق فائدة للمزارعين.

- تتيح فرصة الإقراض للمزارعين الذين ليس لهم ضمانات كافية للإقتراض من مؤسسات أخرى.

ب . مؤسسات شبه حكومية : و هي مؤسسات تقيمها الدولة بموجب قانون خاص يحدد أهدافها و غاياتها و كيفية إدارتها و يكون لها عادة استقلال مالي و اداري عن ميزانية الدولة و جهازها الإداري و يتولى إدارتها مجلس إدارة ، كما تمنح الدولة امتيازات و دعم لمساعدتها على أداء رسالتها في خدمة المزارعين ، و قد تتخذ هذه المؤسسات شكل مصارف زراعية أو بنوك الانشاء و التعمير أو بنوك التنمية الزراعية .... ، وتتصف المؤسسات شبه الحكومية بمزايا تجعلها مفضلة على دوائر التمويل الحكومية بالمزايا التالية :

[1] محمد رشاش مصطفى وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 23 . 24 .

ـ أسعار الفائدة التي تتقاضها هذه المؤسسات عادة ما تكون أقل من تلك التي تتقاضاها مصادر الإقراض الأخرى .

ـ لا تستهدف الربح و إنما تستهدف تقديم العون و المساعدة للمزارعين.

ـ تتولى مراقبة صرف القروض من قبل المزارعين.

نلاحظ مما سبق أن المزارع بغرض تمويل محصوله الزراعي لديه عدة مصادر سواء كانت عامة أو خاصة من أجل تحقيق الربح.

المطلب الثالث: صيغ التمويل الزراعي

كثيرا ما يتحاشى الممولون الدخول في المجال الزراعي لما يكتنفه من مخاطر كثيرة منسوبا إلى القطاعات الأخرى كالتجارة و الصناعة و تزداد خطورة التمويل الزراعي لأن معظمه يعتمد على الأمطار، و من أهم الصيغ المعتمدة في التمويل الزراعي هي:[1]

أولا : المزارعة : قد يعجز المرء لسبب أو لآخر عن زراعة أرضه أو جزء منها فيحتاج إلى من يقوم له بذلك أو يعينه على زراعتها و يقاسمه الناتج و يتم ذلك عن طريق عقد المزارعة .

1 . تعريف عقد المزارعة : المزارعة عقد بين شخصين أو أكثر على استثمار أرض بالزراعة على أن يكون الناتج منها مشتركا بينهما حسب الاتفاق .

2 . أنواع المزارعة : يمكن تلخيصها فيما يلي :

ـ أن تكون الأرض و المدخلات من قبل أحد الطرفين على أن يقوم الأخر بكل العمل .

ـ أن تكون الأرض وحدها من قبل أحد الطرفين على أن يقوم الأخر بكل العمل .

ـ أن تكون الأرض و العمل من طرف و المدخلات من طرف آخر .

ـ أن تكون الأرض من طرف و المدخلات من طرف ثاني و العمل من طرف ثالث .

ـ الاشتراك في الأرض و المدخلات و العمل .

3 . شروط صحة المزارعة : يشترط في صحة المزارعة :

ـ أهمية المتعاقدين سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو اعتباريين .

ـ تحديد واجبات كل واحد من الطرفين و التزاماته تحديدا واضحا .

ـ معلومية الأرض محل الزراعة و تسليمها لمن عليه واجب العمل .

[1] فخري حسن عزي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 109 . 110 .

ـ معلومة الشيء المزروع .

ـ معلومية مدة المزارعة .

ـ كيفية توزيع العائد .

ثانيا : المشاركة : من المناسب أن نتناول صيغة المشاركة بعد المزارعة مباشرة لأن المشاركة هي الأصل الذي تبنى عليه المزارعة حتى عرف بعضهم المزارعة بأنها المشاركة في الزرع .

1 . تعريف المشاركة : عقد بين طرفين أو أكثر على الاشتراك في رأس المال و الربح .

2 . شروط صحتها :

ـ أن يكون رأس مالها من النقد من الطرفين أو الأطراف المتشاركة و اختلاف في جواز أن يكون نقدا من أحدهما و عرض من الأخر.

ـ الأهلية القانونية للتعامل .

ـ معلومية توزيع الربح و أن يكون جزء شائع لكي لا تنقطع المشاركة في الربح .

ـ أن تكون الخسارة بقدر حصة كل شريك .

ـ أن تكون يد الشريك في أموال المشاركة يد أمانة فلا يخون .

ـ إن المشاركة عقد غير لازم يمكن إنهائه في أي وقت مالم يكن في الإنهاء ضرر بالطرف الآخر.

3 . المشاركة كصيغة لتمويل القطاع الزراعي :

حيث تساهم المشاركة في تمويل القطاع الزراعي من خلال الأشكال التالية :

ـ إذا كانت دائمة ، يمكن أن تكون الأرض من المزارع و التمويل من البنك ، وهذا بعد تقدير قيمة الأرض و تحديد قيمة مشاركة كل منهما في المشروع و تكون النتيجة على حسب مشاركة كل منهما .

ـ أما إذا كانت المشاركة متناقصة ، فقد يؤول المشروع الذي دخل المزارع فيه شريكا بأرضه بأكمله إليه ، كما يمكن استخدام المشاركة المتناقصة في تمليك وسائل الإنتاج خاصة الجرارات و الحصادات و الآلات الأخرى .

ثالثا : السلم : السلم أو السلف نوع من البيع و هو عكس البيع المؤجل إذ يتقدم فيه الثمن مع تأجيل المبيع ، فهو بيع يدفع الثمن مقدما برأس المال السلم ، و يتأخر فيه المبيع و يسلم فيه.

1 . شروط صحة العقد :

ـ أن يكون الثمن حالا ، و لا يضر التأجيل اليسير خاصة إذا لم يكن مشروط في العقد و شرط الحلول حتى تسد به حاجة المزارع إلى النقد .

ـ أن يكون فيه المسلم فيه مؤجل ، إلى أجل يطلب فيه توافره في السوق .

ـ أن يكون المسلم فيه عام الوجود في محله فلا يجوز فيما يندر كالسلم في العنب و الرطب في غير وقته .

2 . أهمية عقد السلم في المجال الزراعي :[1]

. لا يدفع المزارع أي هامش نقدي أو قسط مقدم مثل المرابحة .

. يمكن استخدام السلم في تمويل النشاط الزراعي لاسيما تمويل المراحل السابقة للإنتاج .

. المساهمة في التنمية الزراعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي للمجتمع الذي يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي للأمة .

يصلح السلم لتمويل المزارعين و تغطية تكاليفهم التشغيلية ، حيث يحتاج المزارعين إلى السيولة لتغطية تكاليف الحرث و تجهيز الأرض و الأسمدة و البذور و غيرها من التكاليف التشغيلية الأخرى ، قد يقوم البنك بشراء المحاصيل الزراعية بأن يدفع ثمنها مقدما و حالا للمزارع و بعد انتهاء الأجل يتسلمها البنك و يتولى بيعها ، و الربح المحقق للبنك يتمثل في الفرق بين الثمن المعجل للبضائع و الدفع المسبق من البنك و قيمة البضائع حال الاستلام .

رابعا : المرابحة

1. تعريفها : وهي من بيوع الأمانة ... و هي البيع الذي يدفع فيه المشتري مبلغ زائد على ما قامت به (أي تكلفة السلعة).[2]

2 . شروط عقد المرابحة :[3]

. تحديد مواصفات السلعة وزنا أو عدا أو كليا أو وصفيا تحديدا نافيا للجهالة .

. أن يعلم المشتري الثاني بثمن السلعة الأولى الذي اشتراها به البائع .

. أن يكون العقد الأول صحيحا .

[1] العرابي مصطفى و طروبيا ندير ، مرجع سبق ذكره ، ص 289 .

[2] فخري حسين عزي ، مرجع سبق ذكره ، ص 118 .

[3] العرابي مصطفى و طروبيا ندير ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 287 . 288 .

. أن يتفق الطرفان على باقي شروط المواعدة من زمان ومكان وكيفية التسليم .

3 . أشكال المرابحة : للمرابحة نوعين هما :

. بيع المرابحة العادية : وهي التي تتكون من طرفين هما البائع والمشتري ، ويمتهن فيها البائع التجارة فيشتري السلع دون الحاجة إلى الاعتماد على وعد مسبق بشرائها ، ثم يعرضها بعد ذلك للبيع مرابحة بثمن وربح يتفق عليه .

. بيع المرابحة المقترنة بالوعد : وهي التي تتكون من ثلاثة أطراف البائع والمشتري والبنك باعتباره تاجرا وسيطا بين البائع الأول والمشتري ، والبنك لا يشتري السلع هنا إلا بعد تحديد المشتري لرغباته ووجود وعد مسبق بالشراء .

4 . المرابحة كصيغة لتمويل القطاع الزراعي :

يمكن استخدام المرابحة كصيغة لتمويل القطاع الزراعي ، بحيث يقوم البنك بتوفير العتاد الفلاحي أو السماد أو البذور ، وذلك لأن الكثير من المزارعين ليس لديهم المال الكافي ، لتوفير مختلف مستلزمات العمليات الزراعية ، حيث يقوم البنك بتوفيرها على أن يبيعها عن طريق المرابحة .

خامسا: الإجارة :[1]

تمتلك بعض البنوك و المؤسسات المالية وحدات خدمية لمجالات التنمية الزراعية و تستخدمها في هذا المجال بعدة صيغ منها :

ـ وحدات الحفر ، الحاصدات ، التراكتورات لتحضير الأرض و الزراعة و غير ذلك من العمليات الفلاحية ....

وتقوم هذه المؤسسات بتقديم خدماتها عن طريق عقد الإجارة بحسب ما يمكن الاتفاق عليه بالوحدة أو بالساعة و اليوم .

سادسا : الاستصناع :

1 . تعريفه : الاستصناع هو طلب الصنعة و في الاصطلاح الشرعي هو عقد بيع عين موصوفة في ذمة مطلوب صنعها .

و صورته أن يطلب المستصنع من الصانع أن يحفر له بئرا أو يبني له بمواصفات محددة بشرط أن يلتزم له بدفع الثمن الذي يتفق عليه .

[1] فخري حسن عزي ، مرجع سبق ذكره ، ص 122 .

2 . شروط الاستصناع :يشترط في الاستصناع الشروط التالية :

. بيان جنس المستصنع و نوعه و قدره و أوصافه المطلوبة .

. أن يحدد فيه الأجل .

. يجوز في عقد الاستصناع تأجيل الثمن كله أو تقسيطه إلى أقساط معلومة لآجال محدودة .

3 . الاستصناع كصيغة لتمويل القطاع الزراعي :[1]

حيث تستخدم صيغة الاستصناع في المجال الزراعي في عديد من الاستخدامات مثل إنشاء المزارع و شق الطرقات عمليات الحصاد و غيرها من العمليات الأخرى.

سابعا : المضاربة

تعتبر المضاربة أسلوب الذي اعتمدته البنوك الإسلامية من حيث صياغة علاقتها بالمودعين الذين يقدمون أموالهم بصفتهم أرباب المال ليعمل فيها البنك بصفته مضاربا .

1 . تعريف المضاربة :

المضاربة هي اتفاق بين طرفين يبدل أحدهما فيه ماله ويبدل الأخر جهده ونشاطه في الاتجار والعمل بهذا المال ، على أن يكون ربح ذلك بينهما على حسب ما يشترطان من النصف أو الثلث أو الربع الخ ، وإذا لم تربح الشركة لم يكن لصاحب المال غير رأس ماله ، وضاع على المضارب كده وجهده .

2 . شروط المضاربة:

تتعلق شروط المضاربة بأحوال رأس المال ، الربح والعمل .

- ✓ الشروط المتعلقة برأس المال :

. أن يكون رأس المال من النقود المضروبة من الدراهم والدينار.

. ألا يكون رأس المال دينا في ذمة المضارب .

. أن يتم تسليم رأس المال المضارب.

- ✓ الشروط المتعلقة بالربح: أن تكون حصة كل منهما من الربح معلومة وشائعة كالنصف أو الثلث مثلا.
- ✓ الشروط المتعلقة بالعمل :

[1] العرابي مصطفى و طروبيا ندير ن مرجع سبق ذكره ، ص 291 .

. اختصاص العامل بالعمل دون رب المال .

. أن لا يضيق رب المال على العامل بتعيين شيء ندير .

. أن لا يضرب له أجل يمنعه من التصرف .

3 . المضاربة كصيغة لتمويل القطاع الزراعي :

التمويل بالمضاربة يمكن أن يكون مخرج لكثير من المزارعين من لا يملك لا أرضا و لا مالا لكن له خبرة مهنية عالية ، و لا يجدون الإمكانية لإقامة مشاريعهم ، على أساس أن يقدم لهم البنك إمكانية لتمويل مشاريعهم ، على أن يكون العمل و إدارة المشروع منهم ، بينما يكون التمويل من البنك ، و يقتسمان نتيجة المشروع بناء على نسبة معلومة عليها عند إبرام عقد .

كما يمكن أن يؤول المشروع إلى المزارع كليا ، بعد أن يتنازل عن جزء من أرباحه لصالح البنك بغية شراء المشروع تدريجيا ، ليصبح في النهاية مالكا له ، بعد أن كان لا يمتلك إلا طاقاته الفكرية و الخبرة ، علما أنه لا يمكن أن تبقى المضاربة دائمة ، و لكن هذا يرجع إلى تقدير كل منهما لحاجته لديمومة العقد بينهما .

ثامنا : المساقاة

1 . تعريفها : تعرف على أنها عقد بين مالك أرض مزروعة بالأشجار المثمرة و بين مزارع مستعد لسقيها و تقليمها و تلقيحها و الاعتناء بها ، و مشاركة المالك في غلتها بنسبة يتفقان عليها كالنصف و الثلث من غلتها .

2 . شروط المساقاة :

لصحة المساقاة يجب توفر الشروط التالية :

. أهلية العاقدين و رضاهما .

. أن يكون الشجر معلوما ، فلا تصح المساقاة على المجهول .

. أن يكون ناتج الشركة بين الاثنين ، و أن تكون حصة كل واحد منهما جزء معلوم .

3 . المساقاة كصيغة لتمويل القطاع الزراعي :

إن شركة المساقاة كشركة المزارعة يلتقي فيها رأس المال المعطل مع قوة العمل من أجل تنمية الثروة الزراعية في مجال التشجير ، و هي تسهم إسهاما كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية .

إحدى مزايا المساقاة أنها يمكن أن تتضمن تمويلا إضافيا للمدخلات الأخرى ، مثل البذور و المخصبات و المبيدات الحشرية ، كما يمكن أن يأخذ التمويل بالمساقاة شكل تزويد البنوك للمزارعين بساتين أو حدائق أو أشجار تمتلكها أو تقع في حيازتها .

خلاصة الفصل :

لقد قمنا من خلال هذا الفصل بالتعرف على البنوك المتخصصة على أنها مؤسسات مصرفية مختصة في تمويل نشاط اقتصادي معين ، و خصائصها مع إبراز أسباب نشأتها ، حيث تبين لنا أن البنوك المتخصصة تعتبر من أهم البنوك في منح القروض و التسهيلات للقطاعات الاقتصادية متوسطة و طويلة الأجل ، كما تطرقنا إلى أهم هذه البنوك المتمثلة في البنوك الزراعية و العقارية ... أما مصادر الأموال فيها تنقسم إلى مصادر ذاتية و أخرى خارجية ، و استخداماتها فتتمثل في منح القروض بمختلف أنواعها .

كما قمنا بالتعريف بالتمويل الزراعي و كذا إبراز أهميته بالنسبة للمزارعين و الأهداف التي يسعى هذا التمويل إلى الوصول إليها و تحقيقها ، حيث تبين أن التمويل الزراعي يحسن من كفاءة العمل الزراعي و يزيد من المداخل بالنسبة للجهة الممولة و الجهة المستفيدة من هذا التمويل ، حيث يهدف إلى توفير قروض متوسطة و طويلة الأجل بالنسبة إلى المزارعين كما يهدف إلى تنويع الإنتاج الزراعي و هذا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية .

كما قمنا بالتطرق إلى أنواع التمويل الزراعي الذي يضم أنواع متعددة تختلف باختلاف آجالها، أهدافها و أغراضها ، استعمالاتها ، و كذا أهم المصادر المعتمدة في تمويله و المقسمة إلى مصادر عامة و مصادر أخرى ، بالإضافة إلى الصيغ المعتمدة في تمويله ، كل هذا من أجل العمل على زيادة كفاءة التمويل الزراعي و كذا مساعدة صغار المنتجين.

الفصل الثاني: مساهمة البنك الزراعي السوداني في تمويل القطاع الزراعي السوداني

تمهيد :

بعد ما قمنا بالتطرق إلى البنوك المتخصصة مفهومها ، أنواعها ، و أهم ما يميزها عن البنوك الأخرى إلى غير ذلك ، كما قمنا كذلك بالتعرف على التمويل الزراعي و الأهمية التي يكتسبها بالنسبة لاقتصاد أي بلد ، وذلك بالتعرف على أنواعه و صيغه ، وباعتبار أن الدول اليوم تسعى جاهدة من أجل تطوير القطاع الزراعي لما له من أهمية اقتصادية سواء كان ذلك من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي أو من أجل استخدامه لغرض التجارة الخارجية ، ومن سبل تطوير القطاع الزراعي هو تمويله من طرف البنوك المتخصصة ، وقد خطت دولة سودان خطوات مشهودة في هذا المجال حيث اهتمت السودان بالقطاع الزراعي و ذلك من خلال مرافقته و القيام بعمليات تمويله لأنه يمثل الشريان الرئيسي للاقتصاد السوداني ، حيث عمدت في تمويله على اتباع العديد من الاستراتيجيات و الخطط ، ومن أهم البنوك الناشطة في مجال منح القروض الموجهة للمشاريع الزراعية نجد البنك الزراعي السوداني الذي يختص لتقديم القروض للقطاع الزراعي وهذا ما يجعلنا نحاول في هذا الفصل التعرف على مساهمة البنك الزراعي المتخصص في تمويل القطاع الزراعي السوداني .

و هذا ما سنقوم بالتعرف عليه من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : لمحة عن القطاع الزراعي السوداني

المبحث الثاني : دور البنك الزراعي في تمويل قطاع الزراعة في السودان

المبحث الأول: لمحة عن القطاع الزراعي السوداني

تقدر مساحة السودان ب 1865813 كيلومتر مربع ، وهو بذلك يعتبر من أكبر الدول العربية والإفريقية من حيث المساحة حيث تتميز باتساع المساحة الصالحة للزراعة و لكنها غير مستغلة بأكملها ، إذ يعتبر السودان بلد غني بالعديد من الثروات خاصة الثروات الزراعية منها و هذا ما جعله من البلدان الرائدة في هذا المجال فهناك تنوع في أنظمتها الزراعية ، كما أن للقطاع الزراعي فيها مساهمة كبيرة في اقتصادها ، إذا تم التحكم بالشكل الصحيح في أهم المشاكل التي تعرقل قطاعها الزراعي .

المطلب الأول : مقومات القطاع الزراعي السوداني و أنواع الزراعة في السودان

تمتلك السودان مقومات زراعية عديدة بالإضافة إلى تنوع الزراعة فيه حسب المناخ ، مما يؤهله إلى تطوير القطاع الزراعي .

أولا : مقومات القطاع الزراعي السوداني

يمتاز القطاع الزراعي السوداني بالعديد من المقومات الزراعية التي جعلته يرتقي عن غيره من الدول النامية الأخرى ، فهو يمتلك أراضي و تربة صالحة للزراعة كما يمتلك مناخ ملائم و ثروة مائية كل ذلك مكنته من أن تحتل الزراعة في اقتصاده المراتب الأولى ، حيث تتمثل أهم هذه المقومات فيما يلي :[1]

1 . الأرض و المناخ : تتكون أراضي السودان من السهول و الوديان و الهضاب و الكثبان الرملية و الجبال و معظم هذه المواقع غنية بالمياه الجوفية ، و يتوافق هذا التنوع مع هذا التنوع تنوع واسع في التربة عبر طول البلاد من شمالها إلى جنوبها كما يمتاز السودان بالتنوع المناخي بين الإقليم الاستوائي و المداري و الصحراوي هذا إضافة إلى وجود مناخ البحر الأبيض المتوسط في بعض المناطق الأخرى .

و تقدر الأراضي الصالحة للزراعة في السودان بحوالي 200مليون فدان و تجدر الإشارة إلى أن المستغل من هذه الأراضي حوالي 20% فقط.

2 . مصادر المياه : تتوفر بالسودان مصادر متعددة للمياه تتمثل:

مياه الأمطار :تعتبر الأمطار بالسودان من أهم مصادر المياه ، إذ يعتمد عليها 80% من المساحات المزرعة في السودان ، كما تقدر مياه الأمطار بحوالي 1000 مليار متر مكعب ويزداد سقوط الأمطار

في المناطق الجنوبية و تقل كلما اتجهنا شمالا و تكاد تنعدم في أقصى شمال البلاد.

[1] مصطفى محمد مسند ، **تمويل القطاع الزراعي في السودان التحديات و المخاطر و سبل مواجهتها** ، مجلة جديدة الاقتصاد ، العدد 7 ، ديسمبر 2012 ، ص 99.

. مصادر المياه السطحية الموسمية غير النيلية .

. المياه الجوفية : المصادر الأساسية للمياه الجوفية في السودان هي :[1]

- الأحواض الجوفية : تتكون من الأحواض النوبية ، و مساحتها تقدر ب 763300 كلم مربع ، بمخزون مياه يقدر ب 12600 مليار متر أما أحواض أم روابية تبلغ مساحتها 28800 كلم مربع بمخزون مياه تقدر بحوالي 4150 مليار متر مكعب .
- الأحواض الرسوبية الحديثة.
- الصخور الأساسية.

النيل وروافده : يمتد نهر النيل وروافده على طول القطر ، حيث يمتد لمسافة 2500 ميل تقريبا ، ينبع نهر النيل الأبيض من بحيرة فيكتوريا بعد دخوله الأراضي السودانية يسمى بحر الجبل ، ثم بنهر الصوباط ويستمر حتى يصل إلى الخرطوم ليلتقي بنهر النيل الأزرق الذي ينبع من بحيرة تانا بإثيوبيا ويسمى بعد الالتقاء بنهر النيل ويمتد شمالا حتى البحر الأبيض المتوسط ، ويقدر حجم المياه الكلي لنهر النيل بنحو 84 مليار متر مكعب ، حيث تقدر حصة السودان من مياه النيل حسب اتفاقية مياه النيل لعام 1959م نحو 18,5 مليار مكعب في العام ، و يستغل السودان منها حاليا حوالي 12,2 مليار متر مكعب في العام ، كما تنتشر مصادر المياه الجوفية في أكثر من 50% من مساحة السودان و يقدر مخزونها بنحو 15,200 مليار متر مكعب .و يمكن الاستفادة من مياه هذه الأودية بتخزينها في الحفائر و السدود الترابية و تغدية الخزانات الرسوبية لأغراض الري و شرب الإنسان و الحيوان و تشكل المنخفضات الطينية و المسطحات المائية في بعض المناطق مصادر تقليدية لشرب الإنسان و الحيوان .

3 . الموارد البشرية : يقدر سكان السودان بحوالي 40 مليون نسمة و يعمل حوالي 80% من السكان في الزراعة بمختلف أنشطتها و مند الاستقلال اهتم السودان بالتعليم الزراعي و تأهيل القيادات العلمية في هذا المجال باعتباره بلد زراعي في المقام الأول ، و هنالك مراكز بحثية رفيعة المستوى تغطي معظم مجالات البحث العلمي في الزراعة ، و لهذه المراكز مساحات مقدرة في تطوير الزراعة في السودان .[2]

4 . الثروة الحيوانية : يزخر السودان بثروة حيوانية هائلة تقدر أعدادها بحوالي 105 مليون رأس و تشمل الأبقار ، الأبل و الأغنام إلى جانب ذلك تتوفر في السودان مصادر الثروة السمكية في مياه الأنهار و بحيرات السدود إلى جانب مصائد البحر الأحمر و مزارع الأسماك ، كذلك يشهد إنتاج الدواجن زيادة مضطرة بالإضافة إلى ما تزخر به البلاد من طيور و حيوانات برية .

[1] فاطمة حسن الطاهر ، رئيس قسم معلومات الغداء و الاندار المبكر ، وزارة الزراعة و الغابات ، السودان ، ص 8 .

[2] مصطفى محمد مسند ، مرجع سبق ذكره ، ص 100 .

5 . الثروة الغابية : على الرغم من الأثر السلبي الذي خلفه انفصال الجنوب على حجم الثروة الغابية للسودان ، إلا أن السودان لا يزال يتمتع بقدر جيد من الغطاء النباتي ، حيث توجد بالسودان مساحات شاسعة مغطاة بالغابات و الشجيرات و المراعي الطبيعية تقدر بنحو 1,050 مليون هكتار ، و قد ساعدت هذه المراعي على تربية ثروة حيوانية متنوعة قدرت بحوالي 104 مليون رأس حسب إحصائية عام 2012 م ، كما تميز القطاع الغابي بإنتاج العديد من المنتجات الغابية الهامة و التي أهمها : الصمغ العربي إضافة إلى الأخشاب ، الفحم النباتي ، المواد الدابغة ، النباتات الطبية و العطرية , المكعبات المضغوطة ، الحبال و غيرها من المنتجات الأخرى .[1]

ثانيا : أنواع الزراعة في السودان

تتنوع الزراعة في السودان بتنوع المناخ بالدرجة الأولى ، حيث يمكن أن نقسمها إلى ثلاث أنواع رئيسية وهي :[2]

1 . الزراعة المروية : تغطي مساحة 4,5 مليون فدان و تضم المشاريع الكبيرة مثل الجزيرة ، الرهد ، السوكي ، حلفا الجديدة و تشكل هذه المشاريع مجتمعة حوالي 60% منها بالإضافة إلى مشاريع السكر في كنانة عسلاية ، الجنيد ، سينار ، مشروع سكر النيل الأبيض و المشاريع الزراعية التي آلت تبعيتها لحكومات الولايات و هي النيل الأبيض ، النيل الأزرق ، الشمالية ، القاش و دلتا طوكر ، المحاصيل الرئيسية في ظل هذا النظام هي الذرة ، القطن ، القمح ، الفول السوداني ، زهرة الشمس ، قصب السكر ، البقوليات الشتوية ، الخضروات ، الفواكه ، الأعلاف الخضراء .

وسائل الري في هذه المشاريع مملوكة للدولة و الأرض موزعة للمزارعين في حيازات تتراوح بين 10و 20 فدان و تقوم علاقة الإنتاج على أساس دفع رسوم الماء و الإنتاج للدولة .

و لعل أهم المشاكل التي يوجهها هذا النظام تتمثل في :

- ضعف معدلات الإنتاجية .
- ارتفاع تكاليف الإنتاج .
- ارتفاع المصروفات الإدارية و عدم ملائمتها للمصروفات الحقيقية للإدارة بجانب عدم الالتزام بالضوابط المحاسبية .
- تراكم المديونيات على المزارعين .
- تدهور البنيات التحتية مثل شبكة الري .

[1] الحسين إسماعيل حسين ، حسن محجوب الزوبير ، مجلة مصرفيه واقتصادية ربع سنوية ، العدد 69 ، سبتمبر 2013 ، ص9 .

[2] **ندوة البركة التاسعة و الثلاثون للاقتصاد** ، الورشة الثالثة ، جدة ، ماي 2019 ، ص 343 .

ـ انتشار الحشائش الضارة و الطفيليات الحشرية و الآفات الزراعية الأخرى .

ـ مشاكل ناجمة من السياسات الحكومية اتجاه المشاريع الزراعية .

2 . قطاع الزراعة المطرية الآلية : تمثل الزراعة المطرية الآلية جزء أساسي في القطاع الزراعي حيث تزرع مساحات شاسعة تعتمد في ريها على الأمطار و يفوق مقدارها المساحات المزروعة في المناطق المروية ، ساهم هذا القطاع بنسبة 18% في الناتج المحلي الإجمالي بقطاعاته الفرعية المكونة لقطاع المحاصيل النقدية و المحاصيل النقدية الأساسية التي تزرع هنا هي : الذرة ، السمسم ، الدخن ، القطن بدرجة أقل حيث تشكل الذرة و الدخن الغداء الأساسي لمعظم سكان الريف أما السمسم فإضافة إلى استخراج الزيوت منه و استخدامه في صناعة أعلاف المواشي فيتم تصديره كذلك لجلب المعاملات الحرة.[1]

3 . الزراعة المطرية التقليدية : ينتشر في شرق ووسط و غرب و جنوب البلاد في مساحة حوالي 15 مليون فدان و يمارسه معظم سكان الريف و المقدر عددهم بنحو 65% من إجمالي سكان السودان و يقوم بدور كبير في إنتاج الغداء و توفير محاصيل الصادر و يتميز بصغر حجم الحيازة و الاعتماد على المعدات اليدوية و الزراعة المنتقلة و عدم استخدام الأسمدة .

و من أهم محاصيلها الزراعية :

90%من إنتاج الدخن بالبلاد ، 48% من إنتاج الفول السوداني ، 28% من الإنتاج الكلي لسمسم ، 11% من إنتاج الذرة الرفيعة و ذلك بجانب إنتاج محاصيل مهمة مثل الكركدن ، البطيخ ، بعض النباتات الطبية ، المراعي و الأعلاف .

ينتج 100% من إنتاج الصمغ العربي بالبلاد و 85% من الإنتاج العالمي و يشكل حزام الصمغ العربي خمس مساحة السودان و يغطي 12 ولاية و هي كردفان ، دارفور ، النيل الأبيض ، النيل الأزرق ، سنار و القضارف .

و لعل أهم المشاكل التي يوجهها القطاع الزراعي المطري يشقيه الآلي و التقليدي :

ـ تذبذب هطول الأمطار .

ـ غياب النظام الزراعي الذي يحدد الدورة الزراعية و آجالها .

ـ شح العمالة الموسمية وقت الحصاد و عدم الميكنة الكاملة لكل العمليات .

ـ ضعف البيانات الأساسية من الطرق ، المخازن ، مراكز الخدمات الزراعية و البحوث و الإرشاد و نوافذ التمويل .

ـ الاهتمام بالتوسع الأفقي و تجاهل التوسع الرأسي و زيادة الإنتاجية .

[1] عثمان بابكر أحمد ، **تجربة البنوك السودانية في التمويل الزراعي بصيغة السلم** ، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر ، جدة ، ص 29 .

ـ ضعف قاعدة المعلومات اللازمة للمتابعة و تقييم أداء النشاط الزراعي .

ـ اعتماد الزراعة على المحاصيل التقليدية مما أدى إلى ضعف الإنتاجية و ضعف العائد .

ـ ضعف تنظيمات المزارعين من جمعيات و اتحادات و روابط .[1]

الجدول رقم 2: المساحات المزروعة خلال المواسم من 2015 إلى 2019:

مليون فدان

الموسم	الزراعة المروية	الزراعة المطرية	المساحة الاجمالية
2015_ 2016	3.5	39,6	43,1
2016_ 2017	3,5	51,9	55,4
2017_ 2018	3,3	47,2	50,5
2018 2019	3,7	59,4	63,1

المصدر : إعداد الطالبتين بالاعتماد على (تقارير السنوية لبنك السودان المركزي)

حيث نلاحظ من خلال الجدول التالي أن المساحات المزروعة بشقيها المروية و المطرية في تذبذب فخلال الموسم 2015 _ 2016كانت المساحة المزروعة، 43,1 مليون فدان و قد ارتفعت في الموسم الذي يليه لتبلغ 55,4 مليون فدان أما في موسم 2017 _ 2018 فقد انخفضت المساحة المزروعة إلى 50,5 مليون فدان ، أما في موسم 2018 _ 2019 فقد عادت إلى الارتفاع لتبلغ 63,1 مليون فدان .

المطلب الثاني : مساهمة القطاع الزراعي في الإقتصاد السوداني

السودان من أغنى الدول من حيث الثروات التي يمتلكها خاصة الطبيعية منها و هذا ما جعله يحتل الصدارة في المجال الزراعي.

يعتبر الاقتصاد السوداني اقتصاد زراعي في المقام الأول حيث أن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي تقدر بحوالي 30,20%بينما تقدر مساهمة قطاع التصنيع بحوالي 15,01% و يساهم قطاع الخدمات بحوالي 54,97%أما باقي القطاعات فتساهم بحوالي 13,5% من القيمة الإجمالية للناتج المحلي الإجمالي ، يلاحظ أن القطاع الزراعي يمثل العمود الفقري للنشاط السكاني حيث يعمل بهذا القطاع أكثر من 22% من السكان و هو يشكل ما نسبته حوالي 41,1% من مجموع القوى العاملة بالبلاد ، يشمل القطاع الزراعي على قطاعات الزراعة المروية ، الزراعة المطرية الآلية و الزراعة المطرية التقليدية بالإضافة إلى الثروة الحيوانية و الغابية و النباتية و تمثل كل من القطن ، السمسم ، زهرة الشمس ، الذرة ،

[1] ندوة البركة التاسعة و الثلاثون للاقتصاد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص:344 .345 .

الصمغ العربي ، الفول السوداني ... حيث نلاحظ أن القطاع الصناعي مرتبط بالقطاع الزراعي ارتباط وثيق حيث تشكل كل من صناعة السكر و النسيج و العصائر و الجلود ... فهي مرتبطة بالقطاع الزراعي و تمثل مواد أولية بالنسبة لها ، حيث أن نجاح القطاع الصناعي مرتبط ارتباط وثيق بالقطاع الزراعي ، كما أن للقطاع الزراعي أهمية في تنشيط باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى كقطاع النقل و الخدمات و غيرها ...[1]

و بالتالي فالقطاع الزراعي يعتبر أهم محرك للاقتصاد السوداني بالإضافة إلى الأهمية الكبيرة التي يحتلها القطاع الزراعي من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي و الجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم 3 : حجم مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة من 2015 إلى 2019

مليون جنيه

القطاع الزراعي / السنوات	القيمة	معدل النمو%	المساهمة %
2015	9,9	5,5	29,9
2016	10,0	5,1	28,9
2017	9,9	1,0	27,6
2018	10,30	4,0	28,1
2019	10,18	1,2	28,1

المصدر : إعداد الطالبتين بالاعتماد على (التقارير السنوية للبنك المركزي).

[1] الحسين اسماعيل حسن و حسن محجوب الزوبير ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 9 .10 .

الشكل 02 : نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2015 /2019

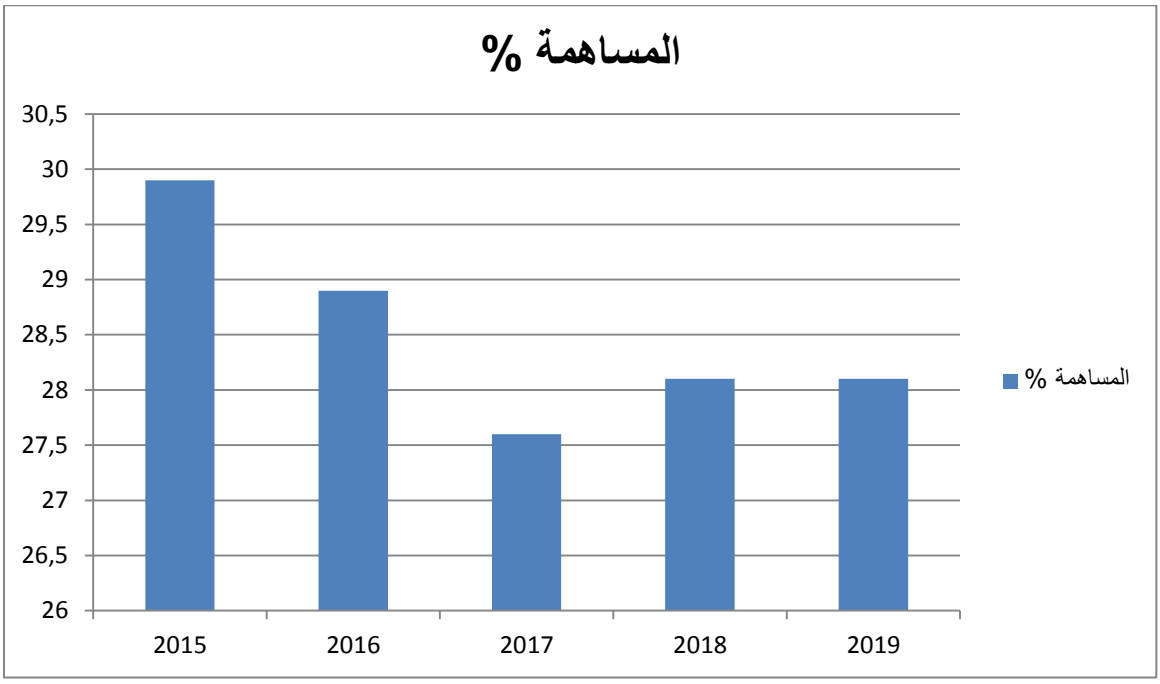

المصدر : إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 03.

حيث نلاحظ من خلال الأعمدة البيانية أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي هو في تذبذب ، حيث أنه في سنة 2015 كانت نسبة المساهمة تقدر ب29,9 % ، وقد انخفضت هذه النسبة في سنة 2016 حتى وصلت إلى 28,9 % ، واستمرت هذه النسبة في الانخفاض حتى وصلت سنة 2017 إلى 27,6 % ، ثم عادت هذه النسبة للارتفاع من جديد في سنتي 2018 ،2019 لتصل إلى 28,1 % ، وقد يرجع السبب إلى عدم استغلال المساحات الزراعية بالشكل الصحيح واللازم .

الشكل 03: معدل نمو القطاع الزراعي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي السوداني خلال الفترة 2015 /2019.

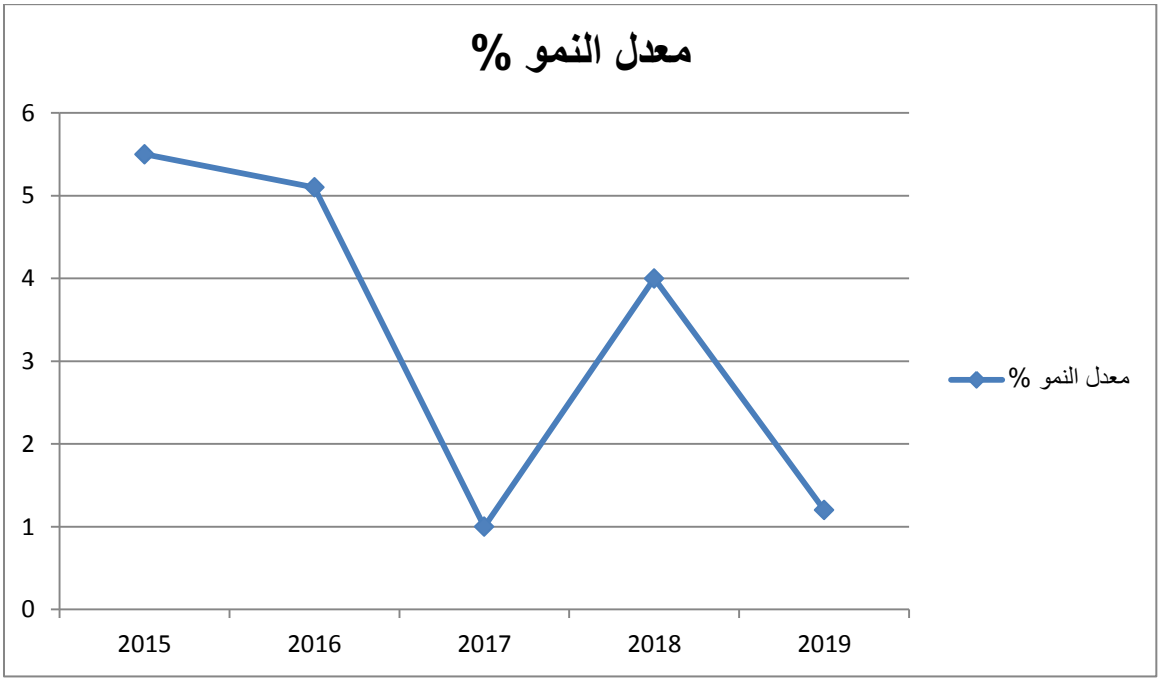

المصدر : إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 03.

نلاحظ من خلال المنحنى البياني معدل النمو للقطاع الزراعي في تغير مستمر ، حيث نلاحظ أنه في سنة 2015 كان معدل النمو 5,5 % لينخفض هذا المعدل في السنة الموالية حتى وصل إلى 5,1% ، واستمر هذا المعدل في الانخفاض حتى وصل سنة 2017 إلى 1% ، ثم عاد هذا المعدل إلى الارتفاع في سنة 2018 ليصل إلى 4% ، وفي سنة 2019 انخفض إلى 1,2 % .

المطلب الثالث : الأسس و القواعد العامة لمنح التمويل الزراعي من البنوك في السودان

إن منح التمويل الزراعي في السودان يخضع إلى مجموعة من الأسس والقواعد التي يجب أن يتم إتباعها من قبل البنوك حتى لا يقع اختلال في عملية تمويلها ، حيث تتمثل أهم هذه الأسس والقواعد في :[1]

1 . الحاجة الفعلية للتمويل والارتباط الفعلي لطالب التمويل بالنشاط الزراعي .

2 . الالتزام بالسياسة المالية والنقدية للبنك المركزي والضوابط المصرفية والشرعية .

3 . سجل طالب التمويل لدى المصارف وسلامة وجدية تعاملاتها السابقة ومدى وفائه بالتزاماته .

4 . الغرض من التمويل وعناصر وبنود تكلفة المشروع بالتفصيل .

[1] ندوة البركة التاسعة والثلاثون للاقتصاد ، مرجع سبق ذكره ، ص348 .

5 . تحديد الجدارة أو تقييم الأهلية للتمويل ومدى القدرة على تحمل المخاطر الناتجة عن ظروف قاهرة لا يمكن التحكم فيها أو السيطرة عليها ومدى التمكن من استغلال القرض بصورة حكيمة والحصول على أقصى منفعة ممكنة .

6 . قوة الضمانات والتي تختلف باختلاف أنواع الضمانات المقدمة غالبا ما يكون نوع وقيمة الضمان هو المحدد لحجم التمويل الذي يتم منحه في حده الأعلى حتى وإن كانت جميع العوامل الأخرى في صالح زيادة حجم التمويل .

7 . معرفة مدى توفر مصادر أخرى للسداد والمساهمة بجزء من مدخراته في التمويل ، و بذلك يكون أكثر حرصا على إنجاح المشروع ومراعاة أن لا تكون هناك ازدواجية في التمويل تؤدي إلى تمويل المزارع بأكثر من احتياجاته الفعلية و التعصب من قدرته على التسديد .

8 . تحديد سقوفات للتمويل حسب الإمكانات المالية المتوفرة وتحديد آجال السداد وتحديد أسعار المحاصيل السداد العيني .

9 . مراعاة الوضع السياسي والاقتصادي في البلاد ، التضخم ، تقلبات الأسعار ، آثار الدورات الاقتصادية والإنتاجية ، الظروف السياسية العامة والأحوال الأمنية الداخلية والخارجية ، درجة المنافسة ومدى توفر الأموال والتسهيلات .

إذن من الضروري توفر هذه القواعد عند منح التمويل ، وذلك بغرض تقليل حجم المخاطر المرتبطة به ، حيث لابد من توفر جملة من المعلومات على طالب التمويل المتمثلة في سمعته وخبرته بالإضافة إلى ضرورة توفر ضمانات كافية حول إمكانية تسديد هذه الالتزامات .

المبحث الثاني : دور البنك الزراعي السوداني في تمويل قطاع الزراعة في السودان

تتكون البنوك المتخصصة في السودان من البنك الزراعي السوداني و البنك الصناعي و من البنك العقاري ، حيث يعمل كل بنك حسب تخصصه ، وسوف نتناول البنك الزراعي السوداني بصفته المسؤول عن تمويل الزراعة في السودان .

المطلب الأول : نبذة عن البنك الزراعي السوداني

أولا : نشأة البنك الزراعي السوداني

البنك الزراعي السوداني هو البنك الذي يخصص لتقديم القروض للقطاع الزراعي ، كما يمثل مؤسسة تنموية مصرفية مملوكة للدولة تهدف إلى تنمية القطاع الزراعي و توفير الغداء و زيادة دخل الأفراد و يمكن تقسيم البنوك المتخصصة في السودان حسب نوع النشاط أو القطاع الذي يسمح بتمويله ، البنك الزراعي 1957 ، البنك الصناعي 1969 و البنك العقاري 1967 و يختص كل بنك من هذه البنوك الثلاثة في تمويل الجهة التي أنشأ من أجلها بتمويل متوسط و طويل الأجل ، وذلك من خلال تمويل المشاريع التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .[1]

يعتبر البنك الزراعي السوداني أول مؤسسة وطنية مملوكة للدولة ، و المتخصصة في مجال التمويل الزراعي و تعزيز جهود التنمية الزراعية بشقيها النباتي و الحيواني و ما يرتبط بذلك من أنشطة أخرى ،

صدر قانون تأسيسه في عام 1957 و قد باشر نشاطه مند عام 1959 لتحقيق أغراضه المنصوص عليها بالفقرة الرابعة من قانونه و التي تتمثل في تقديم التسهيلات اللازمة للنهوض بالزراعة في السودان و تحسينها و ذلك بتقديم المساعدة نقدا أو عينا للأشخاص الذين يشتغلون بالزراعة و ما يتفرع منها بحيث تتم الاستفادة من خدماته على أوسع نطاق ممكن .[2]

و من بين أنواع التمويل التي يقوم بمنحها البنك الزراعي السوداني ما يلي :

1 . تقديم تمويل نقدي لمقابلة التكاليف التشغيلية للمحاصيل الزراعية المختلفة .

2 . يمنح تمويل عيني بتوفير مدخلات الإنتاج (أسمدة ، بذور ، آلات ...).

---

[1] سوسن الصادق عبد العزيز ، **تقويم البنك الزراعي السوداني في التمويل الأصغر** ، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة ماجيستر العلوم في التخطيط التنموي ، جامعة الخرطوم ، اكتوبر 2010 ، ص 61 .

[2] عمر عبد العزيز محمد رحمة ، **مخاطر تمويل القطاع الزراعي في السودان و كيفية التغلب عليها** ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجيستر في الاقتصاد التطبيقي ، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، سبتمبر 2019 ، ص 47 .

3 . يمنح تمويل إنشائيات الري للمشاريع الزراعية .

4 . تقديم تمويل تشغيلي للإنتاج الحيواني .

ثانيا : أهداف البنك الزراعي السوداني

حيث يهدف البنك الزراعي السوداني إلى تحقيق جملة من الأهداف و التي سوف نوجزها فيما يلي :[1]

. وضع سياسات التمويل التي تتفق مع طبيعة القطاع الزراعي و العاملين .

. تقديم التمويل الزراعي للقطاعين المروي و المطري بهدف توسيع قاعدة الإنتاج ، و تنويع الأنشطة الإنتاجية الزراعية .

. تشييد صوامع الغلال مع تقديم الخدمات التخزينية و التسويقية للمحاصيل الزراعية و تصدير الفائض منها .

. إنشاء علاقات خارجية مع أسواق المال و مجتمعات المانحين و المؤسسات المالية و الدولية لاستقطاب التمويل اللازم .

. تقديم كافة أنواع التسهيلات اللازمة للنهوض بالقطاع الزراعي بالسودان و العمل على تطويره و تطوير العديد من الأنشطة الأخرى سواء كانت الطارئة أو الإضافية أو الثانوية أو الفرعية و ذلك من خلال تقديم حلول التمويل العينية والنقدية و العديد من الخدمات التي تشمل الإرشاد ، التسويق ، التدريب للجهات المعتمدة التي يمولها البنك .[2]

. تقديم الخدمات المصرفية الشاملة التي تساهم في تطوير القطاع الزراعي و النشاطات الأخرى بالبلاد و زيادة معدلات الإنتاج و تحقيق التنمية الريفية.

ثالثا : تطور البنك الزراعي السوداني

يمكن القول بأن البنك الزراعي السوداني بعد إنشاءه مر بعدة مراحل ، و ذلك نظرا للتغيرات الحاصلة و بغرض تحقيق المزيد من الأهداف في تنمية القطاع الزراعي بصفة خاصة و التنمية الاقتصادية بصفة عامة ، من بين هذه المراحل نذكر :[3]

المرحلة الأولى من 1959 إلى 1969 : في هذه المرحلة وجهت الدولة البنك الزراعي لتمويل مشاريع القطن بالنيلين الأزرق و الأبيض و ذلك لعزوف أسواق المال عن تمويلها و ذلك بسبب انخفاض أسعار القطن من و قام البنك بتوفير كل مستلزمات الإنتاج بجانب الخدمات المكملة و التسويق و أدت هذه

[1] عمر حماد محمد أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 192 .

[2] http : // read . opensoop . com consulte le .2021/05/02

[3] ندوة البركة التاسعة و الثلاثون للاقتصاد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 366 . 367 .

الجهود لتنمية و استمرار الإنتاج بالمشروعات القطنية المروية و شهدت هذه المرحلة قيام فروع البنك في القطاع المروي .

المرحلة الثانية : من 1969 إلى 1979 : شهدت هذه الفترة وفرة في الإنتاج بمشاريع الزراعة الآلية لمحاصيل العروة الصيفية و تدني في الأسعار لدرجة كانت تكلفة الحصاد أكبر من الأسعار مما جعل المزارعين يفضلون عدم الحصاد و هنا تدخل البنك الزراعي و قدم قروض للحصاد عينية و نقدية و بالذات في هذه المرحلة تقديم التمويل بضمان المحصول و تم افتتاح فروع البنك في مناطق الزراعة الآلية و شهد قيام مخازن كبيرة .

المرحلة الثالثة : مرحلة ما بعد أسلمة الجهاز المصرفي : في سنة 1983 صدر مرسوم من رئاسة الجمهورية بإلغاء الفائدة الربوية و استبدال كلمة الفائدة بالرسوم الإدارية و الإشرافية و شهدت هذه الفترة استنباط أساليب للتمويل تلائم صغار المنتجين ، و تطورت علاقة البنك مع المنظمات الدولية و تم تأسيس علاقات بأسواق و مجتمعات المناحين الدولية و الإقليمية مثل التنمية الدولية ، الصندوق الدولي لتنمية الزراعة و بنك التنمية الإفريقي و البنك الإسلامي للتنمية و السوق الأوروبية المشتركة .

المرحلة الرابعة :

. مرحلة انتقال البنك لتقديم كافة الخدمات المصرفية إلى جانب التمويل الزراعي و ذلك في بداية التسعينيات من القرن الماضي .

. كما قام البنك كذلك بتصدير المحاصيل إضافة إلى استراد الآلات و المعدات و قطع الغيار و مدخلات العمليات الإنتاجية .

والجدول التالي يبين فروع البنك الزراعي :

يشتمل البنك الزراعي على إحدى عشر قطاع وكل قطاع يحتوي على أفرع موزعة في الجدول التالي في كل ولايات السودان حتى سنة 2018 .

الجدول رقم 04 : يوضح فروع البنك الزراعي السوداني .

الرقم	القطاعات	المقر	عدد الفروع
1	الخرطوم	الخرطوم البحري	9
2	الجزيرة	مدني	14
3	سنار والنيل الأزرق	سنجة	7
4	النيل الأبيض	كوستي	8
5	دارفور الكبرى	نيالا	12

6	شمال كردفان	الأبيض	12
7	جنوب كردفان	كادقلي	8
8	الشمالية	دنقلا	11
9	نهر النيل	عطبرة	8
10	القطاع الشرقي	القضارف	10
11	البحر الأحمر	بور تسودان	2
الجملة			98

المصدر: عمر عبد العزيز محمد رحمة ، مخاطر تمويل القطاع الزراعي في السودان و كيفية التغلب عليها ، بحث مكمل لنيل درجة ماجستير في الاقتصاد التطبيقي ، السودان ، 2019 ، ص 49 .

رابعا : السياسات التمويلية للبنك الزراعي السوداني :

تضمنت السياسات التمويلية للبنك الزراعي السوداني على تنفيد برنامج النهضة الزراعية ، بوضعه كآلية تمويلية رئيسية لتنفيذ البرنامج لتقديم التمويل اللازم للمناطق الزراعية للقطاعين المطري والمروى في الزمن وحسب الموجهات والسياسة المالية لبنك السودان المركزي و وزارة المالية والاقتصاد الوطني . حيث ربطت الموجهات العامة للتمويل بضرورة استخدام التقانة الزراعية والحزم التقنية وتبني مشاريع رائدة تساهم في إنجاح برامج النهضة الزراعية ، ويتم التمويل وفقا لسياسات التمويل الصادرة من البنك والتي تحدد مساهمة العميل والبنوك الممولة في النشاط وآجل ونوع الضمانات وشروط منح التمويل في حالة رغبة الفرع في تمويل نشاط ليس له سياسة تمويل عليه أن يقوم برفع مقترحات تشمل التدفقات النقدية للنشاط ومدى توفر مقومات الإنتاج والتسويق بالمنطقة حتى يتسنى للرئاسة دراسة إمكانية تمويل النشاط و إصدار سياسة تمويل له .

كذلك تم ربط التمويل بالتأمين الزراعي والالتزام بالتمويل حسب المواقيت ومنح أفضلية في التمويل للمنتجين المنتظمين في جمعيات الإنتاج والتسويق والالتزام التام بتمويل العملاء وتشجيع الاستثمار في الحيوان بمناطق الزراعة المطرية وتمويل إدخال تقنيات تطوير الإنتاج الحيواني ، اتخذ البنك سياسة التعامل المباشر في التمويل مع المزارعين دون اتحاداتهم نسبة لصعوبة الحصول على الضمانات الكافية عبر الاتحادات .

استندت السياسات التمويلية على تمويل المروعات التي تحقق زيادة الصادرات وإحلال الواردات الغذائية (البرنامج الثلاثي) وتقديم التمويل حسب المراحل الزراعية ، وربطت السياسة التمويلية ، في تقديم التمويل باستخدام الحزم التقنية وتنفيد العمليات الفلاحية المختلفة في أوقاتها المحددة وأن يتم التعاقد مع المنتجين كأفراد أو في شكل مجموعات وفق الأطر القانونية ومن الشروط والضوابط الهامة للسياسة الالتزام

بضوابط وشروط منح التمويل المصرفي الصادرة من بنك السودان المركزي والتقيد التام بإجراءات الترميز والاستعلام عن العملاء طالبي التمويل والالتزام بعقود التمويل الموجزة من هيئة الرقابة الشرعية .1

المطلب الثاني: مساهمة البنك الزراعي السوداني في تمويل القطاع الزراعي

لقد ساهم البنك الزراعي السوداني في تمويل القطاع الزراعي السوداني مساهمة كبيرة و ذلك بهدف تطوير الزراعة و تقديم مساعدة للمنتجين إلا أن ، مساهمته تختلف حسب نوع النشاط الزراعي السائد إذا كان نباتيا أو حيوانيا ...., إلا أنها تعتمد في منح التمويل على مجموعة من الصيغ المعتمدة من قبلها.

أولا: حجم التمويل الممنوح للقطاع الزراعي من قبل البنك الزراعي السوداني

يعتبر التمويل الممنوح للقطاع الزراعي من بين أهم المصادر المعتمدة في التمويل نظرا لقلة قدرة المنتجين على تحمل تلك التكاليف الكبيرة للزراعة ، و الجدول التالي يبين حجم التمويل الممنوح من قبل البنوك السودانية للقطاع الزراعي خلال الفترة من 2015 إلى 2019 .

الجدول رقم 05: حجم التمويل المصرفي الممنوح من قبل البنوك السودانية للقطاع الزراعي للفترة 2015 /2019 .

مليون جنيه

القطاع الزراعي / السنة	حجم التمويل	نسبة المساهمة %
2015	8,401.1	16,8
2016	11,830.0	18,4
2017	21,011.3	21,6
2018	19,634.9	13,7
2019	32,865.1	16,2

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على (تقارير البنك المركزي السوداني) .

[1] عمر عبد العزيز محمد رحمة، مرجع سبق ذكره، ص 50.

الشكل رقم 04: نسبة مساهمة القطاع الزراعي من تمويل الممنوح من قبل البنك الزراعي السوداني خلال الفترة 2015 /2019.

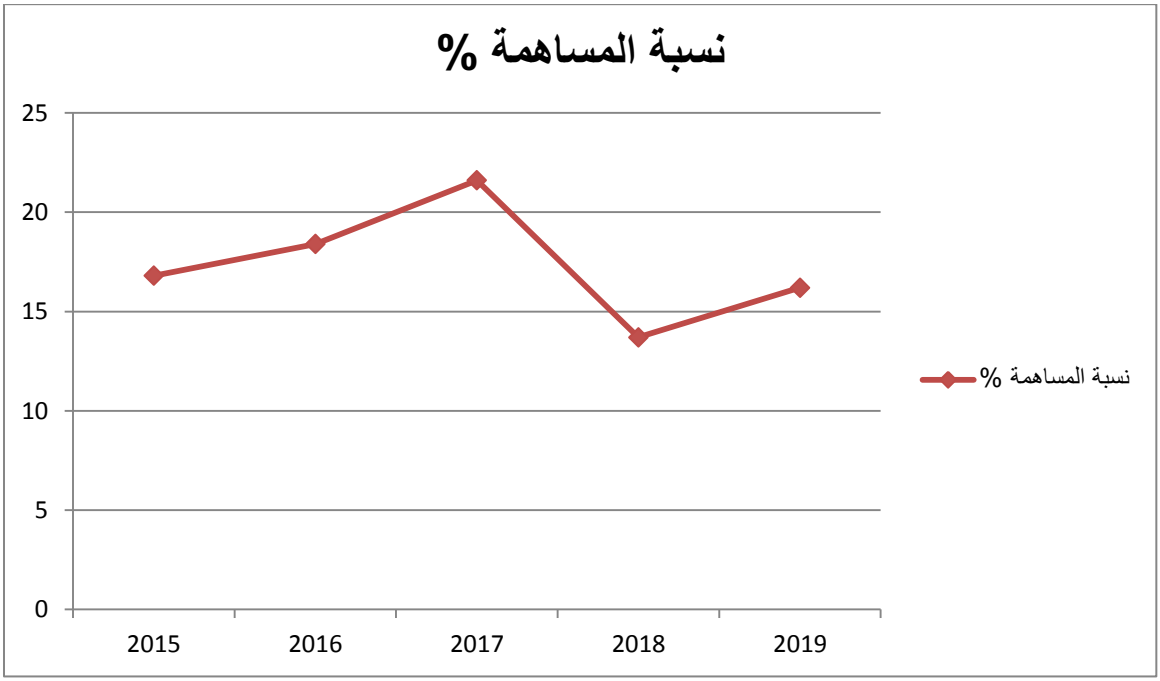

المصدر : إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 04 .

نلاحظ من خلال المنحنى البياني والجدول أعلاه أن حجم التمويل الممنوح و نسبة مساهمته في الاقتصاد في تغير مستمر من سنة إلى أخرى ، حيث أنه في سنة 2015 كان حجم التمويل الممنوح يقدر ب8401 أما نسبة مساهمته كانت تقدر ب 16,8% ، أما في سنة 2016 فقد تم تمويلها ب11830 فكانت مساهمتها تقدر ب18,4% ، وفي سنة 2017 قدر حجم التمويل ب 21011 وهذا ما أدى إلى ارتفاع نسبة المساهمة إلى 21,6% ، أما في سنة 2018 انخفض حجم التمويل الممنوح لها من قبل البنك إلى 19634 وهذا ما أدى إلى انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي إلى 13,7%، وفي سنة 2019 فقد ارتفع حجم التمويل لكن المساهمة لم ترتفع بشكل المطلوب مقارنة بالتمويل الممنوح . وقد ترتبط نسبة المساهمة بحجم التمويل الممنوح ، هذا يعني أن اهتمام البنوك في منح التمويل لهذا القطاع في تزايد من سنة إلى أخرى وهذا يدل على الأهمية التي يكتسبها هذا القطاع ، وعموما نستطيع القول أن تمويل القطاع الزراعي الممنوح من طرف البنك الزراعي السوداني في تزايد خلال السنوات (2015 . 2019) .

ثانيا : صيغ التمويل الزراعي المستخدمة لدى البنك الزراعي السوداني

يستخدم البنك الزراعي السوداني صيغ إسلامية متنوعة بغرض تمويل القطاع الزراعي حيث تنقسم هذه الصيغ إلى قسمين رئيسيين هما:

. **ذمم البيوع الآجلة** : و هي إما تكون استلام نقد حاضر بسلعة آجلة موصوفة في الذمة مثل السلم و السلم الموازي أو أن استلام سلعة أو خدمة حاضرة بنقد آجل مثل المرابحة و المرابحة لأمر بالشراء و المقاولة و الاستصناع و في كل الحالات يتم تحديد أجل الاستلام .

. **صيغ الاستثمار** : و هي صيغ تنطوي على المساهمة و الاشتراك في المشروع موضوع التمويل إما بالمال أيا كان نقدا أو عينا و في هذه الحالة تكون الصيغة مشاركة أو أن تكون المشاركة بالعمل ، و في هذه الحالة تكون الصيغة مضاربة .

و هناك صيغ أخرى من صيغ الاستثمار تصلح لتمويل الزراعة و لكنها غير شائعة الاستخدام لدى المصارف لأنها تحتاج إلى جهد و تكلفة في المتابعة و الإشراف .

و الجدول التالي يوضح مساهمة هذه الصيغ في تمويل القطاع الزراعي السوداني خلال الفترة من 2015 / 2019 .

الجدول رقم 06 : مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في تمويل القطاع الزراعي .

السنة / الصيغة	2015	2016	2017	2018	2019	متوسط خلال 2015 /2019
المرابحة	49,8	46,2	48,5	55,0	61,1	52,12
المقاولة	15,5	20,7	25,9	18,4	7,8	17,66
المضاربة	6,6	5,0	7,8	5,3	4,0	5,74
المشاركة	7,0	6,7	6,5	6,4	5,0	6,32
السلم	3,0	3,0	0,6	1,4	1,6	1,92
الإجارة	0,4	0,3	0,4	0,7	0,4	0,44
الاستصناع	0,1	0,1	0,4	0,8	1,7	0,62
القرض الحسن	0,2	0,3	0,2	0,4	0,2	0,26
أخرى	17,4	17,7	9,7	11,6	18,20	14,92
إجمالي التمويل	100	100	100	100	100	100

المصدر : إعداد الطالبتين بالاعتماد على (التقارير السنوية للبنك المركزي السوداني) .

الشكل رقم 05: متوسط إجمالي الصيغ المستخدمة في تمويل القطاع الزراعي من طرف البنك الزراعي السوداني لفترة من 2015 /2019 .

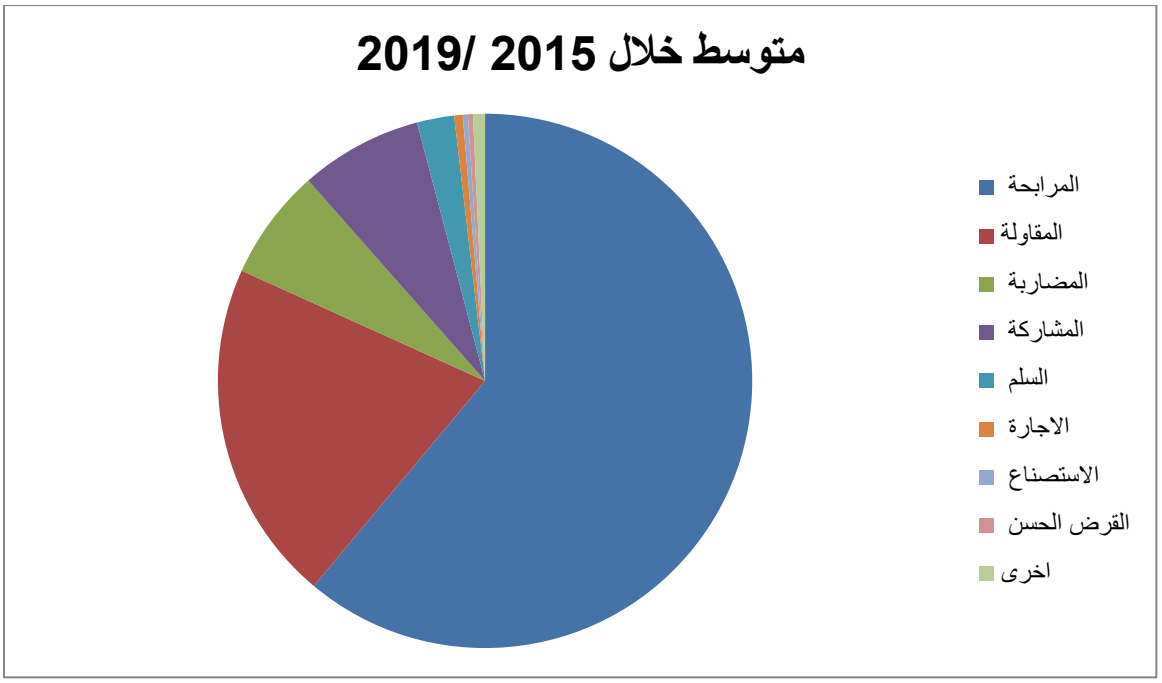

المصدر : إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 05.

نلاحظ من خلال الدائرة النسبية أن الصيغة الأكثر استخداما في البنك الزراعي السوداني هي صيغة المرابحة بمتوسط 52,12% (خلال الفترة من 2015 إلى 2019) ، تليها المقاولة بنسبة 17,66% ، ثم تليها المضاربة والمشاركة بنسبة تمويل بلغت 5,47% ، 6,3% على التوالي ، أما بالنسبة لصيغة السلم التي تعتمد في تمويل القطاع الزراعي بشكل كبير فإن نسبتها منخفضة جدا وتقدر ب1,92% ، أما الإجارة ، الاستصناع والقرض الحسن نسبتهم تكاد تنعدم إذ تقدر ب 0,44% ، 0,62% ، 0,26% على التوالي.

يمكن أن نرجع السبب الكبير للاعتماد على صيغة المرابحة في التمويل الزراعي لكونها أكثر ضمانا وأقل مخاطرة بين جميع الصيغ .

المطلب الثالث : الصعوبات والمشاكل التي تواجه القطاع الزراعي في السودان وتمويله

يتميز السودان بكبر حجم مساحته الزراعية وبموارده الطبيعية الهائلة ، وإذا وجدت هذه الموارد الاستغلال الأمثل والإمكانيات اللازمة لأصبح السودان من بين الدول المكتفية من ناحية الغذاء حتى بإمكانها الوصول إلى التصدير ، لكن وجود بعض المعوقات أدت إلى انخفاض إنتاجيته ، كما تتعرض المصارف التي تقوم بتمويله إلى العديد من الصعوبات منها شح الموارد المالية .

أولا : صعوبات القطاع الزراعي :

القطاع الزراعي السوداني يواجه العديد من المشاكل التي تؤثر سلبا عليه ولعل أهم هذه المشاكل يمكن إجمالها فيما يلي :[1]

. الأراضي الصالحة للزراعة : إن الأراضي الصالحة للزراعة تقدر بحوالي 200 مليون فدان لكن هذه الأراضي في تناقص مستمر بسبب الزحف الصحراوي ، وأيضا من المشاكل التي تتعرض لها التربة ارتفاع درجة الملوحة التي تؤدي إلى تناقص الإنتاجية ، وأيضا نجد كثير من المساحات الزراعية تعتمد في الري على الأمطار وهذا ما يعرضها إلى انجراف التربة .

وكل هذا يتطلب حماية تلك المساحات والأراضي الصالحة للزراعة عن طريق القيام بعمليات تشجيرها وتنظيم الرعي وابتكار طرق أخرى للري إلى جانب الأمطار .

. المناخ: معظم الأراضي الزراعية في السودان تقع ما بين المنطقة المدارية وشبه الاستوائية الحارة صيفا ودافئة شتاءا مما أكسبه ميزة كبيرة في إنتاج المحاصيل الصيفية كالذرة والدخن ... , كما أدت تقلبات المناخ وتداخل الفصول مع بعضها إلى إحداث ضعف كبير في إنتاج العديد من المحاصيل الزراعية .

. ضعف قدرات المنتجين المتمثلة في الأمية، وسوء التغذية والمرض .

. غياب رؤية واضحة اتجاه القطاع الزراعي ككل خاصة القطاع التقليدي وقطاع الرعاة وتقليدية الإنتاج.

. ضعف وتدني الإنتاجية مع غياب استخدام التقنيات المتطورة وفقر البنيات الأساسية.

. ضعف التمويل .

. قلة المدخرات .

. قصور النواحي المؤسسة وضمور التصنيع إلى عدم فعالية السياسات الكلية والقطاعية المطبقة.

. ضعف الإنفاق على القطاع الزراعي في ظل تدهور البنية التحتية للإنتاج والتصدير .

[1] الحسين اسماعيل حسين و حسن محجوب الزوبير ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 11 . 12 .

. ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي خاصة المدخلات من آليات ومحروقات وأسمدة ومبيدات التي تتأثر بتدهور سعر الصرف .

. ارتفاع تكاليف النقل والترحيل خاصة بعد تدهور السكة الحديدية .

. الجبايات المتعددة على الإنتاج الزراعي التي تمثل أحد العقبات التي يواجهها القطاع الزراعي .

. كما يتأثر القطاع الزراعي بضعف وإهمال جانب البحث والتطوير الذي يلعب دورا هاما في زيادة الإنتاج والإنتاجية وخفض التكلفة ، كما يؤدي الى عدم كفاية البدور المحسنة والتي أصبحت تستورد من الخارج في ظل عدم وجود آليات لضبط استيرادها بالصورة المطلوبة ويترتب على ذلك حدوث العديد من الخسائر على المنتجين .

. أهم جوانب القصور التي يعاني منها القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ضعف خدمات الإرشاد مما يؤثر على الالتزام بالحزم التقنية اللازمة للنهوض بالإنتاج كما ونوعا .

. التسويق الداخلي والخارجي يعتبر أكبر عقبة أمام الإنتاج الزراعي خاصة في ظل وجود العديد من التشوهات في السوق الداخلي ينتج عنه إنتشار المضاربات المضرة بالمنتجين والمستهلكين على حد السواء .

ثانيا : صعوبات التمويل المصرفي

تواجه البنوك صعوبات عديدة عند قيامها بعمليات تمويل القطاع الزراعي و أهم هذه الصعوبات هي:[1]

. ضعف حجم التمويل الممنوح من المصارف للزراعة يمثل حوالي 13% من حجم موارد السوق المصرفي بينما مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تقدر بحوالي 30% .

. ضعف نوافد التمويل الأخرى غير المصرفية من مؤسسات تمويل أصغر و جمعيات تعاونية و غيرها.

. ضعف التمويل الحكومي المباشر النقدي و العيني المقدم لإنجاح المواسم الزراعية خاصة و أن هناك عدد كبير من المزارعين ليست لهم أهلية للحصول على التمويل .

. غياب تطبيق معايير قياس و تقييم جودة تنفيد العمليات الزراعية حسب المعايير العلمية .

. ضعف توجيه الموارد نحو الزراعة فهناك مصارف تستحوذ على نسبة كبيرة من موارد السوق المصرفي لكنها ضعيفة في التمويل الزراعي .

. عدم التقنين الكامل لملكية الحيازات الزراعية في القطاع المطري و الاستفادة منها كأصول ذات قيمة تقوي المركز المالي لمالكيها و توفير ضمانات لتمويل .

[1] ندوة البركة التاسعة و الثلاثون للاقتصاد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 358 . 359 .

. ارتفاع معدلات التعثر و الاعسار و عدم السداد في المواعيد .

. عدم كفاية عدد العاملين بالمصاريف لمتابعة عمليات التمويل الزراعي في مراحله المختلفة مما يؤدي إلى سوء استخدام العملاء لأموال المصاريف و عدم استخدامها في الغرض الذي مولت من أجله .[1]

. تجميد موارد المصاريف لفترات طويلة لطول فترة موسم الزراعة و تعثر المزارعين وقت السداد بسبب حدوث بعض الظروف الطبيعية مثل الجفاف، الفيضانات ... أدى إلى توجيه موارد المصاريف لقطاعات أخرى .

. انعدام الدوافع لدى المصارف لتمويل القطاع الزراعي بشكل عام بسبب وجود مخاطر عديدة ممتدة من بداية العملية الإنتاجية حتى التسويق بالنسبة للمنتجات النهائية .[2]

. ارتفاع تكلفة التمويل نتيجة المخاطر التي يتوقعها البنك مثل ارتفاع معدلات التضخم، ندرة الأمطار...

. صعوبة الحصول على ضمانات في مناطق الإنتاج الزراعي لعدم توفر مستندات.

[1] مصطفى محمد مسند، مرجع سبق ذكره، ص ص: 114 . 115.

[2] الحسين اسماعيل حسين و حسن محجوب الزوبير ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 16 .17 .

خلاصة الفصل :

من خلال عرضنا ودراستنا لبعض البيانات المتعلقة بتجربة البنك الزراعي السوداني في تمويله للقطاع الزراعي ، نجد أن البنك الزراعي ساهمة مساهمة كبيرة في تمويله لهذا القطاع مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ، حيث ركز على محاولة العمل على تحسين نقاط الضعف التي يعاني منها تمويل هذا القطاع ، ولعل أبرز الأسباب التي تؤثر على حجم التمويل الممنوح نجد ارتفاع المخاطر التي يواجهها القطاع الزراعي وصعوبة امكانية التأكد من النتائج المتحصل عليها في المستقبل ، بالإضافة إلى نقص الضمانات الكافية بالنسبة لصغار المنتجين ، وكل هذا لا يعني أن القطاع الزراعي في السودان هو قطاع فاشل بالعكس فهو قطاع من أنجح القطاعات الاقتصادية المساهمة في التنمية .

وقد تبين لنا أن البنوك الزراعية السودانية كان لها التوفيق الكبير في النهوض بالقطاع الزراعي وتطويره من خلال الأساليب والقواعد التي قام بإتباعها.

خاتمة

خاتمة :

يعتبر تمويل القطاع الزراعي السوداني أحد أهم المواضيع و هذا راجع إلى الأهمية الاقتصادية و الاجتماعية التي يكتسبها ، و ذلك من أجل تطوير الامكانيات و استغلال الموارد الزراعية بأحسن الطرق من أجل النهوض به أكثر .

و عليه من خلال هذه الدراسة حاولنا التعرف و الاحاطة بجميع جوانب البنوك المتخصصة و أهم أنواعها و كذا مصادر الأموال فيها ، بالإضافة إلى التعرف على التمويل الزراعي و أهميته و مختلف الصيغ المطبقة في عملية تمويله ، و كان هذا يمثل الجانب النظري من هذه الدراسة .

أما الجانب التطبيقي فقد تناولنا فيه أهم مقومات السودان الزراعية بالإضافة إلى أنواع الزراعة السائدة فيها ، كما تم التطرق إلى البنك الزراعي السوداني و مساهمته في منحه لتمويل الزراعي و الاطلاع على أهم المشاكل و الصعوبات التي يواجهها كل من القطاع الزراعي و الجهة الممولة له .

أولا : النتائج

خلص هذا البحث إلى النتائج التالية :

. شهد التمويل الممنوح من البنك الزراعي السوداني خلال الفترة التي قمنا بدراستها ارتفاعا ، أما مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي فهو متغير من سنة إلى أخرى ففي بعض الأحيان يرتفع وفي أحيان أخرى ينخفض .

. تعتبر الزراعة هي النشاط الأساسي بالنسبة لدولة السودان خاصة لما تتوفر عليه من مقومات تتمثل في الموارد الطبيعية والبشرية بالإضافة إلى مساحتها الشاسعة .

. بالرغم من المشاكل التي يعاني منها البنك الزراعي السوداني في تمويل الزراعة ، إلا أنها عملت على تطوير الزراعة و مكنتها من منافسة الدول المتقدمة وكل هذا يتضح من خلال مدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي .

. عند قيام البنوك المتخصصة بمنح التمويل الزراعي في السودان تواجهها صعوبات تتمثل أهمها في :

- ✓ ضعف حجم التمويل الممنوح من المصارف للزراعة يمثل حوالي 13 % من حجم موارد السوق المصرفي بينما مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تقدر بحوالي 30% .
- ✓ ضعف التمويل الحكومي المباشر النقدي والعيني المقدم لإنجاح المواسم الزراعية خاصة وأن أغلبية المزارعين ليست لهم أهلية للحصول على التمويل .
- ✓ عدم التقنين الكامل لملكية الحيازات الزراعية في القطاع المطري والاستفادة منها كأصول ذات قيمة تقوي المركز المالي لمالكيها وتوفير ضمانات للتمويل .

ثانيا : اختبار صحة الفرضيات :

من خلال ما تناولناه في هذه الدراسة يمكن اختبار صحة أو خطأ الفرضيات التي وضعت في المقدمة كما يلي :

بالنسبة للفرضية الأولى :التي مفادها أن البنوك المتخصصة مؤسسات مصرفية متخصصة في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة هي فرضية صحيحة ، ذلك أن البنوك المتخصصة تعمل على تمويل أنشطة اقتصادية معينة سواء كانت صناعية ، عقارية ، زراعية .

أما الفرضية الثانية : التي مفادها أن القطاع الزراعي السوداني لا يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي .هي فرضية صحيحة ذلك أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي هو في تذبذب ، خلال فترة الدراسة ففي سنة 2015 كانت نسبة المساهمة تقدر ب29,9% ، وقد انخفضت هذه النسبة سنة 2019 لتصل إلى 28,1% ، وقد يرجع السبب في ذلك عدم الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية ، بالإضافة إلى أنه يعاني من بعض العراقيل التي تحول دون تطويره وتحقيقه لأهدافه .

أما الفرضية الثالثة: التي مفادها أن المزارعة تعتبر الصيغة الأكثر استخداما في تمويل القطاع الزراعي في السودان . فهي فرضية خاطئة ، ذلك أن الصيغة الأكثر استخداما في البنوك السودانية هي صيغة المرابحة بمتوسط 52,12%(خلال فترة الدراسة ، تليها المقاولة بنسبة 17,66% ، ثم تليها المضاربة والمشاركة بنسبة تمويل بلغت 5,47% ، 6,3%على التوالي ، أما بالنسبة لصيغة المزارعة في غير مستخدمة في تمويل القطاع الزراعي السوداني .

أما الفرضية الرابعة : التي مفادها أن البنك الزراعي السوداني حقق نجاحا ملحوظا من طرف البنك الزراعي السوداني ، فهي فرضية صحيحة ، ذلك أن التمويل الممنوح من طرف البنك الزراعي في تزايد خلال السنوات 2015 ، 2016 ، 2017 ، وهذا ما يؤكد مساهمة البنك الزراعي في تمويل القطاع الزراعي في السودان .

ثالثا: التوصيات

. الاستغلال الأمثل و الفعال لكل الثروات سواء الطبيعية أو البشرية .

. ضرورة تشجيع و إرشاد و تأهيل المزارعين.

. الاعتماد على الصيغ التي تكمل بعضها البعض ففي بعض الأحيان صيغة واحدة لا تفي بالغرض مثلا : صيغة المرابحة توفر لنا مدخلات و لا يمكنها توفير النقد بالعكس في صيغة السلم التي توفر نقود و لا يمكنها من توفير مدخلات .

. لابد على البنك الزراعي السوداني عند منحه التمويل القيام بعمليات الرقابة كي لا تكون هناك اختلالات في عملية التمويل .

. عند منح التمويل لابد من الأخذ بعين الاعتبار إمكانية حدوث كوارث طبيعية مثل الفيضانات و انجراف التربة التي بإمكانها إحداث خسائر تمس كل من الجهة الممولة و الجهة المستخدمة لهذا التمويل .

. ضرورة الاهتمام بالبحث و التطوير و إدخال التقنيات الحديثة في مجال الزراعة بكل أنواعها.

رابعا :آفاق الدراسة :

تترك النتائج المتوصل إليها مجالا مفتوحا لمواصلة البحث في جوانب أخرى التي نذكر منها :

. دور البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي .

. واقع القطاع الزراعي في السودان وسبل الاستفادة منه في الجزائر .

. واقع وتحديات تمويل القطاع الزراعي .

المراجع

قائمة المراجع

- **الكتب**

1. أنس البكري و وليد صافي ، النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق ، دار المستقبل للنشر و التوزيع ، عمان ، ط1 ، 2010.
2. جواد سعد العارف، **الاقتصاد الزراعي**، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن، 2009 .
3. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ، **ادارة المنشآت المتخصصة** ، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ، جامعة المنصورة .
4. عبد الوهاب مطر الداهري، **أسس و مبادئ الاقتصاد الزراعي** ، مطبعة العاني ، بغداد ، ط1 ، 1969 فخري حسن عزي ، **صيغ تمويل التنمية في الاسلام** ، جدة ، ط 1 ، 1995.
5. عثمان بابكر أحمد ، **تجربة البنوك السودانية في التمويل الزراعي بصيغة السلم** ، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر ، جدة.
6. فيلح حسن خلف ، **النقود و البنوك** ، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع ، عمان ، ط1 ، 2006 ناظم محمد نوري الشمري ، **النقود و المصارف و النظرية النقدية** ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، ط1، 2013 .
7. متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود و البنوك**، دار الفكر للنشر و التوزيع ، عمان ، ط 1 ، 2010 .
8. محمد الصيرفى ، **ادارة المصارف** ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ، الاسكندرية ، ط1 ، 2007.
9. محمد رشاش مصطفى و آخرون ، **التمويل الزراعي** ، يونيو 1995 .

- **المذكرات و الأطروحات**

1. سوسن الصادق عبد العزيز ، **تقويم البنك الزراعي السوداني في التمويل الأصغر** ، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة ماجيستر العلوم في التخطيط التنموي ، جامعة الخرطوم ، اكتوبر 2010.
2. عمر حماد محمد أحمد ، **التمويل المصرفي للقطاع الزراعي في السودان** ، بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، الخرطوم 2018.

3. عمر عبد العزيز محمد رحمة ، **مخاطر تمويل القطاع الزراعي في السودان و كيفية التغلب عليها** ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجيستر في الاقتصاد التطبيقي ، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، سبتمبر 2019 .

- **المجلات العلمية**

1. العرابي مصطفي و طروبيا نذير، **دور البنوك الاسلامية في تمويل القطاع الزراعي** تجربة السودان انموذجا ، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 2، الجزائر 2019 .
2. . الحسين اسماعيل حسين و حسن محجوب الزوبير ، مجلة مصرفية و اقتصادية ربع سنوية ، العدد 69 ، سبتمبر 2013 .
3. فاطمة حسن الطاهر ، رئيس قسم معلومات الغداء و الاندار المبكر ، وزارة الزراعة و الغابات ، السودان.
4. مصطفى محمد مسند ، **تمويل القطاع الزراعي في السودان التحديات و المخاطر و سبل مواجهتها** ، مجلة جديدة الاقتصاد ، العدد 7 ، ديسمبر 2012 .

- **المحاضرات**

1 **. التمويل الزراعي** ، السنة الرابعة ، اقتصاد زراعي ، كلية الزراعة ، جامعة حماة .

- **الندوات والتقارير**

1 **ندوة البركة التاسعة و الثلاثون للاقتصاد** ، الورشة الثالثة ، جدة ، ماي 2019 .

2 **التقارير السنوية للبنك المركزي** السوداني خلال الفترة 2015-2019.

- **المواقع الالكترونية**

1 http : // read . opensoop . com consulte le 2021/05/02

2 Site.iugeza. edu.ps consulte le . 7/04/2021

3 https : //www . iasj . net consulte le 14 / 06 /2021.